

الفصل الرابع

مصر والتحالف الدولي ضد أفغانستان

المبحث الأول: أحداث ١١ سبتمبر والتوظيف السياسي للأحداث

المبحث الثاني: موقف مصر إزاء التحالف الدولي ضد أفغانستان

المبحث الثالث: أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان

الفصل الرابع

مصر والتحالف الدولي ضد أفغانستان

بعد الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت مبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن ومركز التجارة العالمي في نيويورك صباح ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ، بدت الولايات المتحدة الأمريكية - الدولة الأقوى والأعظم في العالم - ولو لبعض الوقت - كأن لا حول لها ولا قوة : قيادتها محتفية، أو بالأحرى محتبثة خوفاً من ضربات أخرى، إرادتها مشلولة، قراراتها مرتبكة، كرامتها مجروحة ومهانة، خسائرها فادحة، شعبها يواجه حالة من الذهول تختلط فيها مشاعر الحزن والخوف والانكسار، وهي تتطلع إلى العالم لكي يؤيدها ويقف إلى جانبها في محنتها الفريدة .

في تلك اللحظات القاسية وما أعقبها، كان هناك قدر كبير من المكابرة، فإلى جانب الرغبة الجامحة في الانتقام، كانت ثمة محاولة للظهور أمام العالم في مظهر الهادئ والقادر على استيعاب الموقف من دون ارتكاب حماقات، وقد عكست حالة التمزق هذه واقع الإدارة الأمريكية نفسها التي كان بعض أعضائها المتشددین يدعو إلى الانتقام الفوري والساحق؛ حفاظاً على هيبة الولايات المتحدة وجبروتها واحترامها تجاه الآخرين، بينما ينصح البعض الآخر منها بالتعقل والترؤى والتخطيط الجيد؛ لأن العدو المطلوب الانتقام منه وتدميره ليس سوى شبح يمكن أن تحس بوجوده في أى مكان من العالم، ولكن من دون أن تراه أو يكون له عنوان محدد . وهكذا ... انتصرت وجهة نظر الفريق الثانى الذى يعتبر أبرز رموزه وزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وخلصت الإدارة الأمريكية إلى تحديد عدوها : الإرهاب .

وبدأت تطالب الدول الأخرى بتحديد مواقفها منه، حيث خيرت دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو تكون مع الإرهابيين (Either you are with us or you are with terrorists)، ونظرًا لأن الحرب ضد الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة أصبحت تستهدف بالأساس دولاً عربية وإسلامية وأحزابًا وتنظيمات موجودة في بعض دول العالم العربي والإسلامي، فقد أصبح انضمام دول عربية وإسلامية إلى التحالف ضد الإرهاب أو مشاركتها فيه بفاعلية مسألة جوهرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وبصفة عامة، فإن موقف التأييد الضمني للحرب ضد أفغانستان الذي عبرت عنه مصر ومعظم الدول العربية^(١)، والذي قامت دول عديدة في إطاره بتقديم الدعم والمساندة للولايات المتحدة الأمريكية، أكد عليه الرئيس حسني مبارك بوضوح في خطابه بمناسبة عيد العمال في مطلع مايو ٢٠٠٢. وهذا الموقف يمكن فهمه في ضوء ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها بتصنيف كل من لا يقف إلى جانبها في حربها ضد الإرهاب بأنه ضمن المعسكر الآخر وعليه تحمل نتائج ذلك.

ومن هنا، حرصت مصر والدول العربية على أن تنأى بنفسها عن هذا الوضع، وبالذات في ظل طبيعة العلاقات التي تربط العديد منها بواشنطن وخصوصيتها، لكن هذه الدول حرصت في الوقت نفسه على ألا يتجاوز موقعها من الحرب ضد أفغانستان حدود التأييد الضمني وتقديم أشكال من الدعم للولايات المتحدة دون الإعلان عن ذلك، وبخاصة في ظل تصاعد مظاهر الرفض الشعبي للحرب في العديد من هذه الدول^(٢).

(١) بالنسبة إلى رد الفعل العربي على المستوى الشعبي أنه جاء على النقيض تمامًا من الموقف الرسمي الذي عبرت عنه النظم الحاكمة من العديد من الدول العربية، أعلنت قوى وتنظيمات حزبية ونقابية ولجان سياسية وثقافية وفكرية إدانتها للحرب، وعلى سبيل المثال فقد أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ولجنة المتابعة للمؤتمر القومي الإسلامي بيانًا اعتبرتا فيه «أن العدوان العسكري الأمريكي البريطاني ضد أفغانستان هو عدوان على كل بلد عربي أو مسلم» ودعا البيان إلى مقاومة هذا العدوان والعمل الفوري على وقفه عملاً بالمجتمع الدولي المسئولة الكاملة عن وضع حد لهذا التحكم الأمريكي في مصير العالم.

كما اندلعت تظاهرات شعبية منددة بالحرب ضد أفغانستان في العديد من الدول العربية مثل مصر والعراق والسودان، وفي هذا السياق برز دور قناة «الجزيرة» التي تبث من الدوحة في تغطية أحداث أفغانستان بوجهة نظر غير غربية، وطلبت أمريكا من الحكومة القطرية أن تعمل على ضبط ما تبثه القناة، كما طلبت الإدارة الأمريكية من قنوات التلفزيون عدم بث صور القتل والجرحى المدنيين في أفغانستان نتيجة القصف الأمريكي حتى لا يثير ذلك الرأي العام.

(٢) حسين توفيق إبراهيم، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها، أحمد يوسف وممدوح حزة (محرران)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠٠٣، بيروت، ص ٣١٦.

المبحث الأول

أحداث ١١ سبتمبر والتوظيف السياسى للأحداث

دخل التاريخ الأمريكى ومن ورائه النظام الدولى خلال دقائق قليلة من الزمن منعطفًا جديدًا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن تعرض عدد من رموز الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهجوم خاطف، استخدمت فيه طائرات مدنية تم اختطافها بركابها والسيطرة عليها وقيادتها إلى اصطدام مباشر مع أهدافها المحددة من قبل .

أسفر الحادث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمى فى نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالى الغربى من البنتاجون معقل وزارة الدفاع الأمريكية. فقد زلزل عرش الزعامة الأمريكية للعالم .. وأسقط «ورقة التوت» التى كانت تستر المخابرات المركزية الأمريكية، حيث فوجئت مثل كل الناس بوقوع الحادث، وهى التى صدعت العالم من قبل بكثرة الكلام عن إمكاناتها المذهلة التى تجعلها تسمع «دبة النملة» فى أى مكان على ظهر الأرض. بل أزال الحادث بدءًا من لحظاته الأولى ذلك اليقين الراسخ فى وجدان الشعب الأمريكى وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع، وفى حماية قوتها العسكرية الأسطورية يمكنها أن تعيش آمنة بعيدة عن أخطار العالم ومشاكله .

وأظهر الحادث أيضًا عجز مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكى، الذى لم يستطع الإمساك بأية خيوط يمكن أن تساعد على معرفة الجهة الحقيقية المسئولة عن الحادث ... ! وجعل وزير الدفاع الأمريكى «دونالد رامسفيلد» يقول: «لقد أصبحنا فى حاجة إلى إحداث تغيير فى قواتنا المسلحة يمكننا من حماية وطننا»، أسباب الهجوم على الولايات المتحدة يوم ١١ سبتمبر كانت واضحة للجميع بما فى ذلك الإدارة الأمريكية نفسها^(١)، فهذا الهجوم كان

(١) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢ .

إحدى ثمرات « السياسة العرجاء » التي تتبعها واشنطن في مناطق كثيرة من العالم، خاصة منطقة الشرق الأوسط، والتي تقوم على الانحياز الكامل لإسرائيل والكيل بمكيالين في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والتصرف بأسلوب « غطرسة القوة » مع الكثير من الشعوب العربية والإسلامية، خاصة الشعبين الفلسطيني والعراقي ^(١).

إلا أن الولايات المتحدة لم تشغل نفسها بالتفكير في الأسباب التي أدت إلى هجوم ١١ سبتمبر. وإنما بدأت فوراً تخطط للانتقام!! الانتقام ممن؟! كان هذا هو السؤال الصعب الذي واجه الإدارة الأمريكية في البداية، لكنها لم تتوقف أمامه طويلاً، ولم تضيق وقتها في البحث عن أدلة تقودها إلى الجهة الحقيقية المسؤولة عن الحادث؛ لأنها كانت في حاجة سريعة إلى «كبش فداء» تذبحه؛ لتفتدي به «كرامتها» التي جرححت تحت أنقاض مركز التجارة العالمي «وهيبتها» التي غطاها غبار حطام البتتاجون، فقررت بسرعة أن يكون «كبش الفداء» هو أسامة بن لادن.

التوظيف السياسي للأحداث

توجد ثلاثة اتجاهات في تفسير ما حدث صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه الشائع الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية من توّها، يفيد بأن عددًا من الإرهابيين الإسلاميين قاموا بتنفيذ تفجيرات واشنطن ونيويورك، وبدا مثيرًا للدهشة أن تتجه أصابع الاتهام على الفور إلى أسامة بن لادن، وذلك على الرغم من أنه كان يستحيل في ظل الظروف التي أحاطت بالأحداث تحديد الأشخاص المتورطين فيها في اليوم نفسه ^(٢).

الاتجاه الثاني:

وهو أقل انتشارًا يذهب إلى أن أطرافًا غير عربية وغير إسلامية هي التي خططت للهجمات ونفذتها، على أساس أن الدقة المتناهية التي أصابت بها الطائرات أهدافها تصعب نسبتها إلى قلة من الإسلاميين يعيشون في كهوف أفغانستان، وأن اعتداءاتهم السابقة ظلت محدودة الهدف والنطاق. وكان من بين من حملهم هذا الاتجاه مسئولية ما حدث «الصهيونية الغربية» انطلاقًا

(١) المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) نيقين عبد المعظم مسعود، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر، أحمد يوسف أحمد وممدوح حزة (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

من هدفها في إعادة تأجيج الحملة ضد الإسلام، وتخريب العلاقة بين الولايات المتحدة والدول العربية «الصديقة»^(١). وسرت في هذا الخصوص شائعة - لم يلبث أن تم تكذيبها - تدل على صحة التورط الصهيوني تفيد أن ٤٠٠ موظف يهودي من العاملين في برجى مركز التجارة العالمى لم يذهبوا إلى عملهم صباح يوم الحادى عشر من سبتمبر، بعد أن تلقوا تحذيرات من مجهولين. ومال فريق آخر داخل الاتجاه نفسه إلى إلقاء الشبهة على مواطنين أمريكيين عاديين، احتجاجاً على سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، واستند في ذلك إلى أن تفجير المبنى القيدالى في أوكلاهوما سببى في ١٩ إبريل عام ١٩٩٥ قام به تيموثى ماكفاى أحد الجنود الأمريكيين في حرب الخليج^(٢). أما الفريق الثالث والأخير، فلقد خلاص إلى أن ضخامة العمل وتعدد مساراته وتقارب توقيتاته، عوامل ترجح أن تنسيقاً ما قد تم بين عدة أطراف، منها اليمين الأمريكى، وعناصر بلقانية، ويمكن أيضاً مراجعة تصريح لثائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى قال فيه بعد ساعات من صواعق النار فوق نيويورك وواشنطن: إن ما جرى يحمل توقيع جهاز دولة^(٣).

الاتجاه الثالث:

وهو مرفوض أمريكياً، وإن كان قد بدأ يفرض نفسه على التحليلات السياسية بعد نحو خمسة أشهر من تأمل لتسلسل الأحداث، وأن أمريكا علمت مسبقاً أن الهجمات ستقع ولم تتحرك لمنعها، ليكون ذلك هو كعب أخيل الذى يمكنها من صف العالم من ورائها في إطار حملة دولية واسعة لتصفية الإرهاب، والقضاء على «جيوب» المعارضة لتفوذها هنا وهناك، وكان أول صوت يهز الاعتقاد الذى بدأ يترسخ بشأن تفسير هجمات ١١ سبتمبر وتحديد المسئولين عنهما صوت الكاتب الفرنسى تيرى ميسان فى كتابه الشهير «الخدعة المرعبة»^(٤). هذا الكتاب الذى راجع رواجاً واسعاً فى فرنسا، ثم فى كل أوروبا قبل أن يصادر من الأسواق الفرنسية والأوروبية بشكل عام، ومؤلف هذا الكتاب لا يشكك فى أن عملاً إرهابياً قد استهدف مركز التجارة العالمى ووزارة الدفاع الأمريكية، لكنه لا يثق فى أن التفسير الرسمى لما حدث هو التفسير الصحيح.

وفى هذا السياق سجل ميسان جملة انطباعات شخصية أهمها:

(١) صلاح الدين حافظ، الإسلام وفوبيا الانتقام الأمريكى، جريدة الأهرام، ١٩/١/٢٠٠١.

(٢) السيد هانى، شاهد على حرب أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

(٣) محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.

(٤) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.

١- أن جماعة داخل الجيش الأمريكى استطاعت أن تحصل على معلومات دقيقة باستخدام الكود السرى للرئاسة، وأن توظفها فى تنفيذ هجماتها.

٢- أن الرئيس الأمريكى كان على علم مسبق بالهجمات، بعد أن حذرتة منها معلومات من CIA ومخابرات دول أخرى صديقة (فرنسية وإسرائيلية وروسية وألمانية ومصرية)، ويبدو ذلك بفتور تعامل بوش مع مشهد اصطدام الطائرة الأولى بمركز التجارة، والذي تابعه فى أثناء زيارته للمدرسة بولاية فلوريدا صباح يوم ١١/٩/٢٠٠١.

٣- أن وزارة الدفاع الأمريكية هوجت بصاروخ، وليس بطائرة اختطفها إسلاميون مزودون بقواطع صغيرة (Cutters) كما قيل.

٤- أن لائحة الاتهام الأولى لائحة ملفقة فشلت الإدارة الأمريكية فى إثبات صحتها، على الرغم من حديثها المتكرر عن أدلة فى حوزتها.

واتفق الخط العام لتحليل ميسان، ومن الثابت أيضًا أنه كانت هناك معلومات محددة رفعت للرئيس وتعامل معها باستخفاف ظاهره أقرب ما يكون إلى التواطؤ، ولم يكن أكثر صراحة فى اتهام بوش بالتواطؤ من تلك الرسالة التى بعث بها ضابط السلاح الأمريكى ستيف بتلر إلى الصحف ونشرت فى ٢٦ مايو ٢٠٠٢، وجاء فيها ما نصه: «بالطبع عرف بوش بالهجمات الوشيكة على أمريكا، ولم يفعل شيئًا لتحذير الشعب الأمريكى؛ لأنه يحتاج هذه الحرب ضد الإرهاب، فوالده «جورج بوش» الرئيس السابق وجد صدام واحتاج هو إلى أسامة^(١). وعززت من شبهة التواطؤ المشار إليه تلك المعلومات الخطيرة التى تضمنها كتاب فرنسى آخر بعنوان «بن لادن» عن مفاوضات سرية أجراها بوش ونائبه ديك تشينى - ممثل شركات النفط العملاقة - مع نظام طالبان/ القاعدة واستمرت إلى ما قبل هجمات سبتمبر بشهر واحد، وانصب موضوعها على نقل نفط بحر قزوين عبر الأراضي الأفغانية^(٢).

من الواضح إذن أن التفسير الأمريكى الرسمى لأحداث سبتمبر تفسير مجروح، فليس هناك دليل قاطع على تورط بن لادن على الرغم من تهلهله هو وتنظيمه بما حدث، هذا فضلًا عن أنه ليس هناك أى دليل - فى حالة تورطه - يثبت أنه المسئول الوحيد، وفى كل

(١) الحياة، ١٧/٥/٢٠٠٢.

(٢) صلاح ماميش، أمريكا والنفط والإرهاب علاقات مترابطة، الأهلى، ٢/٥/٢٠٠٢.

الأحوال فإن الولايات المتحدة استثمرت أحداث ١١ سبتمبر على أكمل وجه لتحقيق أهداف تحدت سلفاً. وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر، تسرع بوش في وصف حربه ضد الإرهاب بـ«الحرب الصليبية»، لكن هذا التوصيف الديني لهدف الحرب كان يضر بعملية بناء التحالف الدولي؛ لذلك سرعان ما تراجع عنه الرئيس بوش، ورد استخدامه إلى تحريف وسوء فهم وقصل المعنى عن السياق، واختار مسمى يجمع ولا يفرق هو: «إدامة الحرية» (Enduring Freedom).

ومن بعد توالت تأكيدات بوش على احترام العقيدة الإسلامية، والإعراب عن أن الإرهابيين عندما يروعون الأمنين وينشرون الرعب والفرع في أوساطهم باسم الدين، فإنهم إنما يحاولون خطف الإسلام نفسه (They try to hijack Islam it self)^(١). كما خطب بوش في المركز الإسلامي بواشنطن، وقابل بين الإسلام الذي هو «السلم» والإرهابيين الذين «يمثلون الشر والحرب». واستهجن ومعه بعض أعضاء إدارته فكرة الصدام الحتمي بين الحضارتين الغربية والإسلامية مع الإقرار بوجود فجوة خطيرة بينهما، لكن هذا الموقف لم يكن هو الموقف الحقيقي أو الفعلي لإدارته، وبالتالي فإنه لم يحل دون استهداف العرب والمسلمين بأعمال العداء كجزء مما يسمى ظاهرة الإسلاموفوبيا، فلقد حل جون أشكروفت وزير داخلية بوش بعنف على الإسلام، وقال فيه مقولته الشهيرة: «إن الإسلام دين يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت من أجله، في حين أن المسيحية دين يرسل فيه الله ابنه ليموت من أجلك»، وهي مقولة تتناول على الذات الإلهية وترفع عليه ذات الإنسان. هذا علماً بأنه على مدار عشر سنوات من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ تعرض الداخل الأمريكي إلى ١٢٩ عملاً إرهابياً لم يقم بأى منها إسلاميون بل أمريكيون لاتينيون ويساريون ويمينون ويهود^(٢).



(١) من خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في ٢٠/٩/٢٠٠١.

(٢) نيفين عبد المتعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

المبحث الثاني

موقف مصر إزاء التحالف الدولي ضد أفغانستان

أدانت مصر بقوة الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر، واعتبرتها عملاً إرهابياً إجرامياً راح ضحيته آلاف من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، وربطت مصر في البداية بين تلك الأحداث والقضية الفلسطينية، حيث أكد الرئيس مبارك في أكثر من حديث صحفي أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى التي تدفع للإرهاب في العالم، وأنها سبب ٥٠٪ على الأقل من ذلك الإرهاب، مؤكداً ضرورة أن تراجع الولايات المتحدة الكثير من سياساتها الخارجية، خاصة المتعلقة بالصراع الإسرائيلي وانحيازها الكامل ودعمها اللامحدود لإسرائيل، بكل ما تتبناه الأخيرة من سياسات عدوانية ووحشية ضد الشعب الفلسطيني، وهي السياسات التي تعتبر شكلاً من إرهاب الدولة، الأمر الذي جعل الرئيس مبارك يصف إسرائيل بأنها تتحمل ٨٠٪ من أسباب الإرهاب^(١). وصرح الرئيس مبارك في تصريحاته الصحفية عدة مرات أن الحرب الأمريكية في مواجهة الإرهاب قد انحرفت عن مسارها لتحقيق المصالح الإسرائيلية^(٢)، ووفقاً لهذا التحليل يكون حل المشكلة الفلسطينية، وإيجاد تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي بمساعدة الولايات المتحدة أمراً حيوياً لمنع الإرهاب، ولأن استمرار هذا الصراع واستمرار التحيز الأمريكي لإسرائيل يولدان قدرًا عاليًا من الكراهية للسياسة الخارجية الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي، الأمر الذي يبرز لدى البعض الانخراط في تنظيمات وأعمال عنف ضد المصالح الأمريكية.

تطور الموقف المصري إزاء هجمات سبتمبر وما تلاها من تركيز أمريكي على بناء تحالف دولي ضد «الإرهاب»، على نحو تضمنت دعوة من الرئيس مبارك للولايات المتحدة بعدم الشروع والانتظار قبل القيام بأي عمل عسكري، حتى لا يتسبب في قتل أبرياء، حتى إتمام

(١) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١١، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٨.

(٢) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

التحقيقات اللازمة والتأكد من هوية منفذى الهجمات ومن يقف خلفهم، حتى لا يظلم أبرياء؛ مما يؤدي إلى خلق إرهابيين جدد^(١). وقال الرئيس مبارك في حديث أدلى به لمحطة تليفزيون «إن بي سي»: إن إعلان الحرب لا يعنى سوى الدوران فى حلقة مفرغة من الحرب دون انتهاء. إن عددهم حتى لو كان ٥٠ أو ١٠٠ شخص لا يمكن أن تعاقب بشأنهم شعباً كاملاً بريئاً بأكمله، وإن فعلتم ذلك فسوف تستجلبون على أنفسكم موجة من الانتقادات^(٢).

وفى حديث آخر لصحيفة «فيجارو» الفرنسية نشر فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١، قال الرئيس مبارك: «إن شن هجوم على أفغانستان أو على دول أخرى مما يطلق عليها الدول المارقة قد يعنى قتل الكثير من الأبرياء، وهو أمر لا يختلف بالمرّة عما فعله إرهابيون على الأراضى الأمريكية حين قتلوا الأبرياء»^(٣)، وفى حديث ثالث لمحطة تليفزيون «بى بى سى» قال الرئيس مبارك: «إن ما يمكننى قوله للرئيس الأمريكى جورج بوش هو ألا تتسرع فى الانتقام .. انتظر حتى يظهر دليل دامع على أولئك الذين ارتكبوا هذه الجريمة، وبعد ذلك يمكن اتخاذ إجراء»، هذه المعانى نفسها أكدها الرئيس فى أحاديث أخرى أدلى بها إلى محطة تليفزيون «سى إن إن» وصحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية، وغيرها من وسائل الإعلام العالمية^(٤). وقد اتخذت مصر هذا الموقف الذى يمكن وصفه بأنه تاريخى، فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة أحوج ما تكون إلى مشاركة ولو رمزية من القوات المصرية معها فى حملتها العسكرية على أفغانستان؛ لكى تدفع عن نفسها الاتهام بأن حربها ضد الإسلام وليست ضد الإرهاب، بدعوى أن مصر الدولة الكبرى عربياً وإسلامياً قد شاركت معها فى هذه الحرب، إلا أن مصر رفضت ذلك تماماً، وقال الرئيس مبارك فى حديثه لصحيفة «الفيجارو» ردّاً على سؤال عن الشروط التى تحددها مصر للموافقة على الاشتراك فى الحملة العسكرية الأمريكية: «إن جامعة الدول العربية تبيح لأعضائها المشاركة فى أعمال دفاعية فقط، ولا يحق لى أن أبعث بقوات إلى خارج منطقتنا الإقليمية إلا دفاعاً عن بلادى، أو لمساعدة بلدان تكون مرتبطة فى السابق باتفاقيات دفاعية مع الجامعة العربية»^(٥). وهكذا أعلن الرئيس مبارك فى تصريحاته الصحفية المتلاحقة بأن مصر لن تشارك فى الحرب الأمريكية^(٦).

(١) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٢) السيد هانى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٣) التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره.

(٤) السيد هانى، مرجع سبق ذكره.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٦) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.

بل إن الرئيس مبارك في حديثه لمحطة تليفزيون «إن بي سي» الأمريكية رفض توجيه الاتهام إلى أسامة بن لادن دون ثبوت دليل ضده. كان سؤال المذيع يقول: «لكن أجهزة المخابرات وسلطات التحقيق في الولايات المتحدة لا تزال تكرر اسمًا بعينه، وهو اسم تعرفونه جيدًا، وهو اسم بن لادن الذي يتخذ من أفغانستان مأوى له». وكانت إجابة الرئيس مبارك: «إن كل هذا محض افتراضات، ولا أريد أن اتهم بن لادن، ماذا ستفعلون لو ثبت أن تلك الحوادث قد دبرها أمريكيون، إذن لنتنظر ونرى، ولكن لا تلقوا باتهامات جزافًا على العرب والمسلمين؛ لأن ذلك يثير حفيظة الناس في الولايات المتحدة ويثير مواطنيها من أصل عربي^(١). وقد تحفظت مصر على الدعوة لتكوين تحالف دولي ضد الإرهاب؛ إذ أكد الرئيس مبارك أن «كلمة التحالف كلمة حساسة» مشيرًا في حديث لتليفزيون «إن بي سي» في ١٤ سبتمبر «أن إقامة تحالف من شأنه شق صف المجتمع الدولي إلى جبهتين أو ثلاث، وهذا يعني أن تتحول الدول التي تنضم إلى التحالف إلى أهداف للإرهابيين^(٢). وفي الوقت نفسه، أعيد طرح الرؤية المصرية الخاصة بضرورة عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب^(٣) تحت مظلة الأمم المتحدة في نيويورك أو جنيف، على أن يصدر قرارات ملزمة لجميع الدول، ولا يستثنى منها أى مجموعة من الدول، وأن تضع تعريفًا متكاملًا للإرهاب، وتمنع تمويل أو مساعدة الإرهابيين أو تقديم الملاذ الآمن لهم أو منحهم حق اللجوء السياسي.

وفي الوقت نفسه، ارتكزت السياسة المصرية على ضرورة الفصل بدقة بين جريمة قتل هذا العدد الهائل من الأبرياء الذين لا ذنب لهم فيها حدث واعتبرته جريمة إرهابية مدانة بكل المقاييس، وبين السياسة الأمريكية المعادية للحقوق والمصالح العربية والإسلامية، وسياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي^(٤). واقع الأمر أن الموقف المصري لم يكن موضع قبول من الولايات المتحدة.

وبعد اتصالات مكثفة، وفي ظل حملة صحفية أمريكية ضد مصر وضغوط الولايات المتحدة وتهديداتها بتصنيف كل من لا يقف إلى جانبها في حربها ضد الإرهاب بأنه ضمن المعسكر الآخر

(١) المرجع السابق.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٨.

(٣) من المعروف أن مصر كانت أول من دعا إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة لمناقشة موضوع الإرهاب وتحديد آليات مواجهته في منتصف الثمانينيات، ولكن الرؤية المصرية الخاصة بعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ظلت تواجه اعتراضات أوروبية وأمريكية منذ طرحها للمرة الأولى عام ١٩٨٦، وذلك لعدد من الأسباب: من بينها خوف تلك الدول من أن يتحول المؤتمر إلى ساحة إدانة للإسرائيليين، واعتبار ما تقوم به ضد الشعب الفلسطيني أعمالاً إرهابية، فضلاً عن الخشية من أن يفضي المؤتمر حال عقده قدرًا من الشرعية الدولية على ما تقوم به المقاومة الفلسطينية من أعمال فدائية، الأمر الذي لا يصب في مصلحة إسرائيل.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، المرجع السابق.

وعليه تحمل نتائج ذلك، ومن هنا أخذت الدبلوماسية المصرية تعيد تصميم موقفها من الحرب الأمريكية وجهودها من أجل تشكيل تحالف دولي ضد «الإرهاب» .

وتمثلت نقطة التحول فيما اعتبر الحصول على أدلة قوية وصحيحة من الإدارة الأمريكية بشأن تورط تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن في هجمات ١١ سبتمبر، ولكن دون الإعلان عنها رسمياً^(١). ولذلك فقد عبر الرئيس مبارك عن تأييده للجهود الأمريكية في حديث مع تليفزيون «سى بي إس» في ٢٥ سبتمبر، حيث قال : «إننا بالتأكيد سنؤيد هذه الجهود، فالولايات المتحدة لن تقدم على ذلك أبداً ما لم تكن على يقين بأن بن لادن وراء ما حدث، وعاد وأكد هذا الموقف في العديد من المناسبات بعد بدء العمليات العسكرية في أفغانستان، ومنها حديثه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى في ١٠ نوفمبر، والذي جاء فيه : «نحن نساند حق الولايات المتحدة في الرد على هذه العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها»^(٢). ومن المعروف، أن التأييد المصرى للجهود الأمريكية في أفغانستان لم يتضمن مشاركة عسكرية، كما كان الحال في التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت عام ١٩٩١، وهو ما أكدته الرئيس مبارك في حديثه بمقر قيادة الجيش الثانى الميدانى في ٤ أكتوبر بقوله : «إن جيش مصر للدفاع عن أرضها فقط، وأن مصر لن ترسل قوات إلى أى مكان في العالم، وبالطبع لم يكن يعنى ذلك رفضاً لفكرة المشاركة في التحالف ضد الإرهاب ذاتها، بل ابتعاداً عن جانبها العسكرى وحسب، والانخراط في الجوانب الأخرى لاسيما السياسية والإعلامية والأمنية والمعلوماتية. وتضمنت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية لدعم الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب في أعقاب ١١ سبتمبر، مواصلة إعطاء أولوية قصوى لحماية المواطنين والمنشآت الأمريكية في مصر. ومنذ تلك الهجمات جرى تعزيز الأمن للقوات الأمريكية التى تمر من قناة السويس، وتطبيق توجهات سلامة الطيران، والموافقة على المشاركة في النظام الاختياري المتقدمة لمعلومات سلامة المسافرين، ومنح تراخيص بتحليق الطيران والمروور في القناة»^(٣). ويعد مجال تبادل المعلومات أكثر مجالات التعاون في إطار التحالف الدولي وأكثرها

(١) من خلال رصد المواقف الرسمية للدول العربية، انضح أن هذه الدول باستثناء الأردن قد رفضت الانضمام إلى هذا التحالف بمعنى محدد، وهو المشاركة بصفة عملية في تحالف من هذا النوع، ولكنها أكدت في الوقت نفسه تضامنها مع الولايات المتحدة في مكافحتها للإرهاب، فقد أكد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية على هذا الموقف العربى الرسمى من التحالف الدولى ضد الإرهاب في غير مناسبة، ففي ٢٨/١٠/٢٠٠١ نشرت تصريحات له مفادها أن الدول العربية لن تشارك في عمل عسكري بقيادة الولايات المتحدة. الخليج ٢٨/١٠/٢٠٠١.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠٩.

(٣) محمود المراغى، سفر الموت من أفغانستان إلى العراق... وثائق الخارجية الأمريكية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص ٢٠٠.

أهمية، وذلك نظرًا لخبرة مصر في هذا الصدد، والتي أمدت الجانب الأمريكي بمعلومات مهمة عن قيادات التنظيمات الأصولية وأساليب عملهم^(١). وفي ٧/ ١٠/ ٢٠٠١، بدأت الولايات المتحدة أولى مراحل الحرب ضد أفغانستان ما تطلق عليه «الحرب ضد الإرهاب»، «الحرب للدفاع عن الحضارة الغربية»، «حرب الخير ضد الشر» و «من ليس معنا فهو ضدنا» أى مع الإرهاب «ولهذه الشعارات دلالتها الخاصة، فهي أولاً: تهدف إلى إضفاء الشرعية على التحرك الأمريكي والتأكيد للرأى العام الأمريكى والعالمى على وجود دوافع أخلاقية نبيلة تبرر خوض غمارها^(٢). وثانيًا: تعتبر تحولًا جذريًا في فلسفة إدارة الأزمات بطرح فرضية لا تحتل الجدال «من ليس معنا فهو ضدنا». ومن ثم، أجبرت جميع الدول خاصة الدول العربية والإسلامية على اختيار بديل واحد وإلا تعرضت لجزء من الحملة ضد الإرهاب^(٣). كما انصاع لهذا المبدأ بعض الدول الكبرى مثل روسيا والصين والهند، إضافة إلى جميع الدول الآسيوية.

وقد أعلنت هذه الدول تأييدها للحملة الأمريكية ضد الإرهاب^(٤). لا سيما وأن هناك اتفاق مصالح - ولو بدون تنسيق مباشر - بين واشنطن وموسكو وبكين ونيودلهي، وبعض الدول الآسيوية الأخرى، بخصوص مخاطر الإسلام السياسى - الأصولية الإسلامية، والتي تعتبر العدو القادم لكل الأطراف. لذلك سارعت هذه الدول إلى تأييد الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، بل ومحاولة الاستفادة منها للتخلص من مشاكل داخلية في الشيشان، وضد التجمعات الإسلامية في غرب الصين وفي كشمير، وضد الجماعات الإسلامية الأصولية في جمهوريات آسيا الوسطى... الخ.

(١) أدت هجمات سبتمبر إلى قدر من المكاسب السياسية للموقف المصرى المناهض للتنظيمات الأصولية العنيفة، فمن ناحية عززت هجمات ١١ سبتمبر الموقف المصرى الرابط بين ظاهرة الإرهاب الدولى، وقيام بعض الدول بتوفير المجال الأمن لكثير من الأصوليين وتنظيماتهم، وبما ساعدتهم على الاستمرار في عملياتهم ضد الحكومات والمجتمعات على السواء، وعلى عكس الرفض الذى نالته مطالب مصر قبل هجمات ١١ سبتمبر بشأن تسلم بعض المحكوم عليهم قضائيًا، أو عدم منع اللجوء السياسى لهم فى الكثير من الدول، لا سيما الأوروبية موافقتها من هذه المطالبات المصرية، فقد بدأت العديد من الدول فى تعقب هؤلاء المظلومين وتصفية أنشطتهم، ومن القوانين التى تجرم أفعالهم، فبالنسبة لبريطانيا، بدأت مراجعة شاملة لنظام اللجوء والهجرة لحرمان المشتبه فى ارتباطهم بالإرهاب من حق اللجوء السياسى. ومن نافلة القول أن هذه السياسات والإجراءات الدولية تمثل جزءًا مما كانت تطالب به مصر، وهو ما تجلّى فى تصريح دى دلالة لوزير الخارجية المصرى قال فيه: إن أمريكا انضمت إلينا فى حربنا ضد الإرهاب.

(٢) عبد المنعم سعيد كاطو، دروس ونتائج من حرب أفغانستان وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق.

(٤) إيتاويل نود، بعد الإمبراطورية، عرض وتقديم: ليل حافظ، جريدة الأهرام، القاهرة ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٢، ص ٣٦.

المبحث الثالث

أهداف الحرب الأمريكية على أفغانستان^(١)

كانت التحركات العسكرية الأمريكية الضخمة في أرجاء العالم كافة بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ هي بالطبع الاستجابة الطبيعية والمتوقعة من جانب الدولة العظمى، التي تعرض أمنها القومي لاختبار جاء مع الهجمات القاتلة على رمزي قوتها الاقتصادية والعسكرية، ولكن ظلت هناك العديد من المفارقات الجوهرية التي تثير دهشة العالم أجمع سواء كانت شعوباً أم أنظمة سياسية. وتمثلت المفارقة الأولى في تمحور أهداف الحملة الأمريكية ضد الإرهاب حول هدف واحد، وهو القضاء على شخص واحد ممثلاً في شخص أسامة بن لادن. أما المفارقة الثانية، فهي تصميم دولة عظمى تترى على مقعد الهيمنة على إنزال القصاص ضد أفقر دولة في العالم وأكثرها تخلفاً أفغانستان. وهي الدولة التي دمرتها الحروب المتكررة المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، فليس بها

(١) «يمكن لأمریکا أن تفقد أي حرب، ويمكن أن تكسب أي حرب بالفعل، لكنها لا تستطيع إدارة الحرب ما بعد الحرب».

عبارة للمستشار الألماني الأسبق السيد شرودر. وهذا ما حدث بالفعل في أفغانستان، حيث احتلت أمريكا أفغانستان استناداً إلى ثلاث ذرائع: إعادة الاستقرار في أفغانستان، والقضاء على إنتاج المخدرات، ومكافحة الإرهاب والتطرف. فما الواقع اليوم بعد سبع سنوات من الوجود الأمريكي؟ أفغانستان تعاني حالة من عدم الاستقرار وزعزعة الأمن تشمل أنحاء البلاد وامتدت لتشمل جزءاً من باكستان أيضاً، ازدادت نسبة إنتاج وتصدير المخدرات في أفغانستان عشرة أضعاف منذ احتلال أفغانستان، وكل ذلك يتم تحت مرمى ومسمع قوات الاحتلال التي تعيث دوماً بأمن واستقرار أفغانستان. إذن سياسة بوش باءت بالفشل، وحتى الحكومة التي نصبها الرئيس بوش غير قادرة على السيطرة، فهي تواجه صراعات عنيفة وعمليات قتل وتفجيرات يومية لا تحفى على أحد، لدرجة تجعل البعض يرى أن الرئيس الأفغاني «حامد كرزاي» رئيساً لبلدية كابل، وليس رئيساً لجمهورية أفغانستان فاطمة.

إذن ليس من قبل المصادفة أن تعود «طالبان» إلى قوة قاهرة مرة أخرى بتسليح آمن خفى مع المخابرات الأمريكية والبريطانية. وكما أسلفنا أن الولايات المتحدة ما زالت تتابع مشروع الفوضى الخلاقة في إدارة الأزمات بالمنطقة لإبقاء المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الدائم واستخدام هذه الورقة في الوقت المناسب ضد حلفائها الجدد في أفغانستان، والأهم من كل ذلك تبرير حضور القوات الأمريكية وفترات غير محددة بذريعة محاربة الإرهاب والإرهابيين.

أى أهداف إستراتيجية، وليس بها بنية تحتية تمتلكها، ولا توجد حكومة فعلية، كما أنها غير معترف بها، حيث لم تعترف بها إلا ثلاث دول فقط، باكستان والسعودية والإمارات المتحدة العربية، ولهذا فإن هذه المفارقات في جوهرها تمثل صورة لا يقبلها عقل ولا منطق .

إن الباحث يجد أن الحملة العسكرية الأمريكية، ومعها ذبولها من الغرب في أفغانستان كانت لها أهداف تتجاوز مجرد القضاء على طالبان والقاعدة . ويجد أن هناك أهدافًا خفية وغير معلنة للحملة الأمريكية ضد الإرهاب، ويكتشف أن ملف الحرب على أفغانستان كان معقدًا سلفًا، وأن هجمات ١١ سبتمبر كانت سببًا تنكئ عليه الولايات المتحدة لتنفيذ «سيناريو» وضعت بالتفاصيل والتواريخ لتغيير الوضع في أفغانستان قبل شهرين^(١) . ويمكن القول بأن الحرب الأمريكية في أفغانستان، إنما حركها وارتبط بها قضية المتغيرات والتوازنات الدولية، التي استجذبت على الساحة الآسيوية وتأثيراتها العالمية^(٢) . وقد ساهمت هذه المتغيرات والتوازنات في إعادة تحديد الأهداف والمصالح الأمريكية وأولوياتها في منطقة وسط آسيا تحديدًا ووضوحًا، كما أفضت إلى إعادة تفعيل وضع أفغانستان - مرة أخرى - في الفكر الجيوبوليتيكي لدى مخططي الإستراتيجية الأمريكية في أعقاب نهاية الحرب الباردة .

أولاً: الأهداف المعلنة للحرب الأمريكية على أفغانستان

القضاء على الأصولية الإسلامية :

شهد النطاق الجيوإستراتيجي الممتد من شرق آسيا إلى أبواب الاتحاد الأوروبي غربًا خلال التسعينيات، صعودًا كبيرًا ملحوظًا للحد الأصولي الإسلامي الذي هو بطبيعته مناوئ للهيمنة الأمريكية الغربية^(٣) . فقد خرجت الأصولية الإسلامية في هذه المنطقة، وفي أفغانستان تحديدًا، تحت عباءة سياسة الحرب الباردة - الأمريكية - ضد الاتحاد السوفييتي السابق، وقد تبنت هذه الأصولية الجهاد في مواجهة الغزو السوفييتي في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩، هذا وقد مرت الأصولية الإسلامية في إطار بلورة دورها بثلاث مراحل على النحو التالي :

- (١) السيد هاني، شاهد على حرب أفغانستان، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ .
- (٢) نادية مصطفى، حروب القرن الواحد والعشرين ووضع الأمة الإسلامية «رؤية أولية»، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥١، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣، ص ٨٠ .
- (٣) نبيه الأصفهاني، أبعاد التفارب الروسي - الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ١٢٠ .

• المرحلة الأولى

تشكلت بدايات هذه الظاهرة في إطار تفاعل متغيرات دولية، وإقليمية - عربية - وإسلامية وداخلية أفغانية، ترتبط بالاحتلال السوفييتي لأفغانستان، وفي ظل هذه المتغيرات الدولية، تم توظيف بيئة الحرب الأفغانية من قبل مختلف الأطراف بداية من الولايات المتحدة التي سعت إلى توظيف الجهاد الأفغاني من أجل استنزاف القوى السوفييتية، وتحويل أفغانستان إلى مستنقع يغرق فيه السوفييت عسكريًا وسياسيًا، ويستنزفون ماديًا ويلطخون إعلاميًا وأخلاقيًا، تمامًا كما حدث مع الأمريكيين أنفسهم في فيتنام كما سبق الذكر. أما الأنظمة العربية والإسلامية، فقد سعت إلى توظيف هذا التوجه للحصول على مصدر للشرعية الإسلامية بدعمها شعبًا مسلمًا مضطهدًا وإثبات أنها كحكومات أكثر إسلامية من تلك الجماعات التي تنازعها شرعيتها على هذا الأساس الديني في بلدانها الأصلية، وأيضًا الخوف من المد الشيوعي صوبها، وما يشكله من خطر على أنظمتها.

ووجدت في الوقت نفسه في هذه البيئة فرصة للتخلص من هذه الجماعات، ومن هذا المنطلق بدأت هذه الحكومات في السماح بحركة تطوع منظمة وفردية من جانب مواطنيها، سواء للقتال أم للدعم في أفغانستان^(١). أما بالنسبة للجماعات الإسلامية ذاتها فقد تحركت عناصرها نحو ميدان القتال، سواء أكان لمباشرة الجهاد أم كان للهروب من أحكام قضائية ومطاردة السلطات، أو كان لاعتبارات مالية. وقد وجدوا في هذه البيئة فرصة ومجالًا للتدريب العسكري والاستعداد لمواجهة حكوماتهم التي يرونها خارجة عن الإسلام، هذا بالإضافة إلى عناصر من المتطوعين من أقليات إسلامية في بلدان أوروبية آسيوية وأمريكية تحركت أيضًا بنية الجهاد المقدس نحو ميدان القتال^(٢).

ومعروف أن العرب كانوا موزعين على فصائل المجاهدين الأفغان السبعة لكن أبرزها ثلاثة: فصيل الجمعية الإسلامية بقيادة برهان الدين رباني، وفصيل الحزب الإسلامي بقيادة قلب الدين حكمتيار، وفصيل الاتحاد الإسلامي بقيادة عبد رب الرسول سياف، وكان الأخيران بلا منازع الخيار المفضل للعرب، فسياف كان عنصرًا جاذبًا بسبب خلفيته السلفية والدعم الذي كان يتلقاه من السعودية حتى يتمكن من ترويج مذهب الوهابية^(٣). ولكن نقطة ضعفه الأساسية أنه

(١) حامد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(٢) محمد عبد السلام، الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٢.

(٣) أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.

لم يكن الأقوى عسكريًا على الأرض، خصوصًا إذا ما قورن بقوة الجمعية الإسلامية أو الحزب الإسلامي. أما حكمتيار فكان صاحب شخصية قوية ونفوذ واسع في ولايات شرق أفغانستان تحديدًا، وقد احتل الحزب الإسلامي بزعامته حكمتيار مكانة مرموقة وحظى بالدعم الأمريكي الباكستاني طيلة فترة الحرب مع السوفييت، فقد توجه معظم الدعم الأمريكي الباكستاني للحزب الإسلامي، حيث كان نصيب حكمتيار من إجمالي المساعدات الأمريكية الباكستانية نصيب الأسد؛ كان يأخذ ٧٠٪ من قيمة المساعدات، والنسبة الباقية توزع على باقى المنظمات، وقد ساعده ذلك بلا شك في استقطاب كثيرين من العرب الراغبين في «الجهاد» إلى صفه أيضًا.

كذلك شارك العرب في القتال إلى جانب الجمعية الإسلامية بقيادة «رباني»، وبرز منهم الجزائري أنس الذى صار بمنزلة «اليد اليمنى» للقائد العسكري أحمد شاه مسعود الذى لقب «أسد بنجشير» نظرًا إلى الانتصارات التى حققها ضد السوفييت في معقله في وادى بنجشير^(١). ولا يوجد تقدير محدد لأعدادهم، فهناك تقديرات تشير إلى أن عددهم يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ألفًا من المتطوعين في عام ١٩٨٩ وقد تم تقدير مجموعات الإغاثة بحوالى ١٣ ألف متطوع، بينما كانت أعداد المقاتلين تصل إلى ٦ آلاف شخص^(٢). وعلى وجه العموم أسفرت خبرة الحرب الأفغانية عن آثار متعددة ترجمت الملامح الهيكلية للوليد الجديد - الأصولية الإسلامية الدولية.

• المرحلة الثانية

تبدأ هذه المرحلة منذ الانسحاب السوفيتي من أفغانستان وحتى ظهور حركة طالبان، هذا ورغم توافق والتقاء مصالح الأطراف المختلفة في البداية، إلا أنها اقتربت وتنافرت بعد الانسحاب السوفيتي، وأفضى هذا التنافر إلى ترسيخ ظاهرة الأصولية الإسلامية الدولية، حيث لم يعط صانعو القرار في واشنطن قضية المتطوعين من العرب والمسلمين حقها من الاهتمام في أثناء وبعد خروج السوفييت من أفغانستان^(٣). وفجأة طفت الأضواء الإعلامية عن المجاهدين وحبس كثير من الدعم المادى والإعلامى عنهم، وأصبح المجاهدون غير الأفغان، ولا سيما العرب، منهم مطاردين ومطلوبين دوليًا ومن قبل حكوماتهم بتهمة الإرهاب.

(١) كميل الطويل، القاعدة وأخوانها... قصة المجاهدين العرب، دار الساقي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

(٢) محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) حامد عبد الماجد، المرجع السابق، ص ٣٣.

وقد شهدت بداية تسعينيات القرن العشرين الكثير من الاضطرابات والصراعات التي استندت إلى أسس أيديولوجية إسلامية، وكانت لهزيمة الاتحاد السوفيتي على يد مقاومة تبنت شعارات إسلامية في أفغانستان تأثيره الواضح؛ لذا يأتي انتشار نمط الجهاد الأفغاني بأشكاله وصوره وأهدافه في بقاع ومناطق إسلامية كثيرة، منها جمهوريات جنوب آسيا - كالشيشان وداعستان على الأخص، هذا إضافة إلى إقليم تاجورنو - كاراباغ، والبوسنة وكوسوفو، ويدخل في هذا الإطار أيضًا معظم الحركات الإسلامية الثورية والانفصالية في دول الجوار الجغرافي لأفغانستان، مثل طاجيكستان وأزبكستان وتركمنستان، فقد تجاوب العديد من الجماعات العرقية القبلية مع أفكار ومنطلقات وعقائد المجاهدين الأفغان، ورأوا فيهم نموذجًا لشعب مسلم حقق الاستقلال وانتصر على إمبراطورية سحقته هويتهم، ومن ثم أخذت تبرز العديد من الجماعات والأحزاب التي تتبنى خط الجهاد^(١).

وقد وجد فريق المجاهدين في هذه البيئة الجهادية فرصة لبلورة دورهم على الساحة الدولية، بما يتفق مع الخبرة التي اكتسبوها والمبادئ التي اعتنقوها، وقد اتجهوا إلى هذه البقع الساخنة، حيث وصلوا إلى كل من الشيشان وداعستان، وكشمير وتاجورنو كاراباغ، وكانت البوسنة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ثم كوسوفو ١٩٩٧ أبرز محطات وصول المجاهدين عبر الحدود^(٢). وقد أدى تصاعد الدور الجهادي للمجاهدين عبر الحدود، إضافة إلى تصاعد أعمال العنف في بعض البلدان العربية، إلى ممارسة كلٍّ من الجزائر ومصر وتونس وبعض الدول الخليجية، بالإضافة إلى بعض العواصم الأوروبية ضغوطًا واسعة النطاق على باكستان لطرد واعتقال عناصر المجاهدين الموجودين على أرضها في بيشاور، وهذا بخلاف الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليها أيضًا متهمه إياها بإيواء إرهابيين. وبدأت باكستان تلتقط في ذلك الوقت مؤشرات من الإدارة الأمريكية تشير بأن واشنطن قد تلجأ إلى الإعلان رسميًا عن أن باكستان دولة تؤوي وتدعم الإرهاب؛ مما سيؤثر في علاقات باكستان الخارجية، وعلى مستقبل الاستشارات الأجنبية فيها^(٣).

وإزاء هذا الوضع، قررت حكومة باكستان ترحيل هذه العناصر عن أرضها منذ بداية ١٩٩٣، وقد استشعرت آنذاك تزايد الانعكاسات المرتبطة بوجودهم على الأمن القومي الباكستاني، ومن ثم بدأت تشن حملة اعتقالات في صفوفهم، بعد أن طلبت منهم العودة إلى بلدانهم طوعًا

(١) معتز سلامة، انعكاسات الصراع الأفغاني على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

(٣) مرجع سابق، ص ٢٨٩.

أو الخروج من باكستان لأية جهة يريدونها^(١). وعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها حكومة رباني مع حكومات عربية وإسلامية لرصد أنشطة هذه العناصر أو اعتقالهم، لم تفلح حكومة أفغانستان في تقليص أظافر المجاهدين، وظلت هذه العناصر موجودة في أفغانستان موزعة في مشاركتها العسكرية وولائها السياسي على الفرقاء المتناحرين على السلطة في أفغانستان.

• المرحلة الثالثة

تبدأ هذه المرحلة منذ بداية ظهور حركة طالبان حتى الآن، وقد نجحت حركة طالبان في استقطاب آلاف الراديكاليين الأجانب، المجاهدين غير الأفغان الذين انخرطوا في حرب الفصائل الأفغانية، وقد حدث نزوح جماعي لهذه العناصر إلى المناطق التي سيطرت عليها حركة طالبان، وشملت عملية النزوح كل الأسماء البارزة في تنظيمي الجماعة، والجهاد المصري، مثل محمد مكاوي، وأيمن الظواهري، وقد منحت الحركة أيضًا حق اللجوء للكثير من حركات المعارضة الإسلامية وقادتها التابعين لجمهوريات وسط آسيا، ودول أخرى، وسمحت لهم بالعمل ضد الأنظمة التقليدية في دولهم أو في سبيل قضيتهم انطلاقًا من أفغانستان، ومن ثم أصبح الإسلام الأصولي الذي تمثله طالبان بمثابة عربة أيديولوجية للمعارضة تحاول من خلاله تعبئة الجماهير في دولها^(٢).

وكانت أهم الحركات والمنظمات الإسلامية التي استقطبتها حركة طالبان هي منظمة القاعدة، وقد أصرت الحركة على إيوائه هو وأنصاره ١٥٠٠ عربي عقب عودته من السودان عام ١٩٩٦، وتمتعت قياداتها لفترة من الزمن بملاذ آمن تحت مظلة نظام طالبان البدائي والأصولي في أفغانستان^(٣). «وإن كان رد الجميل في النهاية قد كلف طالبان دولتها»، هذا بالإضافة إلى كل من حركة المجاهدين في كشمير والحركة الإسلامية الانفصالية لفدائي ويغور في إقليم كينجيانج الصيني ذي الأغلبية المسلمة، والحركة الإسلامية لأفغانستان، وحركات المعارضة الإسلامية الأخرى لجمهوريات آسيا الوسطى، وهناك أيضًا المجموعات الإيرانية السنية المعارضة للنظام الشيعي في طهران، وأخيرًا كان اعترافها بحكومة الجمهورية الانفصالية الشيشانية، ودعمها للمناضلين واللاجئين الشيشانيين.

(١) محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(٢) عيسى السيد عيسى، المرجع السابق، ص ٢٩١.

(٣) زينغنيو بريجنسكي، «الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم»، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤، بيروت، ص ٥٨.

وهكذا أصبحت أفغانستان في ظل حكم طالبان قاعدة ذات خلفية مثالية لمختلف الجماعات الأصولية، وكانت تعمل من خلالها وانطلاقاً من الأراضي الأفغانية، ووصلت قيادات هذه الجماعات، لا سيما «أسامة بن لادن» و«د.أيمن الظواهري»، إلى اقتناع بعدم جدوى العمليات ضد الحكومات والأنظمة التقليدية داخل البلاد العربية والإسلامية وجدوى توجيهه ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية^(١).

وفي إطار العمل لهذا التحول، تم الإعلان عن الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين The world Islamic front for jihad against the jews and crusaders في ٢٣ فبراير ١٩٩٨^(٢)، وكان نص إعلان الجبهة يتضمن أن من واجب كل مسلم قتل الأمريكيين وحلفائهم، عسكريين كانوا أم مدنيين في كل زمان ومكان^(٣). كما حددت الجبهة أهدافها على المستوى التنظيمي في إطار هذا الإعلان في عدد من الأبعاد ذات الخطورة، والتي تنحصر فيما يلي:

- تحطيم إسرائيل، وإبعاد الكفار - الولايات المتحدة وبريطانيا - من منطقة الشرق الأوسط.
- تأسيس قوة إسلامية مركزية إقليمية عالمية جديدة ضد أولئك الذين يتخذون وجهة نظر جذرية متشددة تجاه الإسلام والمسلمين في كل مكان .
- إسقاط الحكومات العلمانية الموالية للغرب في الدول العربية والإسلامية واستبدال أنظمة إسلامية أصولية بها .
- السعي إلى الحصول على أحدث الأسلحة سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية - أسلحة الدمار الشامل - وذلك لإحداث خلل إستراتيجي عالمي لصالح وزنهم السياسي والعسكري في مواجهة القوى المعادية^(٤).

وكمنظمة عالمية حقاً، دأبت القاعدة أو الجبهة الإسلامية المتحدة في إطار تحقيقها لأهدافها، ويبدو من هذا التنظيم الذي تركز عليه القاعدة أنها مثل المؤسسات والشركات العابرة للقارات، فكلاهما منتج ومستفيد من العولمة، كما أنه أصبح يمثل ما اصطلح على تسميته في العلاقات الدولية بـ «فاعل غير حكومي» Non State actor يتمتع بقدرات تنظيمية ومالية كبيرة، ولديه

(١) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣ .

(٢) السيد هاني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ .

(٣) أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩ .

(4) Gaffney, Vadn. P:and (other) «Combating Terrorism In Globalized world» first Printing. National war college, National Defense University, washing ton, DC, November, 2002. p.17.

توجهات علمية، ومن ناحية أخرى، فقد استغل هذا التنظيم ثمار العولمة والثورة المعلوماتية أفضل استغلال، بما في ذلك اكتساب مهارات باللغة التفوق في تكنولوجيا الأقمار الصناعية، وتكنولوجيا الاتصال والمراقبة والتصنت والتسلح^(١). وأسعف ذلك التوجه أنها تضم بين أعضائها مهندسين وعلماء ومخترعين، درسوا في أبرز معاهد الغرب، واستطاعوا أن يكتسبوا مهارات باللغة التفوق في التكنولوجيا، والبحث العلمي، وعلوم الحاسب الآلي^(٢).

وقد ساعدها ذلك على تسهيل تنفيذ جدول أعمالها السياسي والعسكري، والذي لم يعد محددًا بشكل جغرافي ضمن منطقة معينة، وهكذا وفرت القاعدة الإلهام النبوي والقاعدة الأيديولوجية ووسائل جمع الأموال من أجل بند المجموعات الناشئة في المناطق العديدة والتدريب العملي الأساسي والتخطيط الاستراتيجي الواسع للأفرع الإرهابية المختلفة والمتحمسة لضرب الشيطان الأكبر^(٣). وقد تزامن بلورة الدور الدولي للأصولية الإسلامية ممثلة في القاعدة مع نجاح العمليات الإسلامية ضد الكيان الصهيوني خاصة حزب الله في لبنان وحماس في المناطق الفلسطينية المحتلة^(٤).

هذا، بالإضافة إلى تزايد قوة وخطورة الجماعات الإسلامية الأصولية الأخرى في مناطق مختلفة من العالم ضد المصالح الأمريكية، وأدى ذلك إلى بروز مشهد يمكن أن يستشف منه وفقًا للإدراك الأمريكي، أن نظرية صدام الحضارات باتت في طريقها إلى التطبيق الواقعي، لا سيما بين الحضارة الغربية في جانب والحضارة الإسلامية في جانب آخر^(٥). كما يرى هنتنغتون، أن الإسلام هو الخطر والعدو الأكبر في حالة ارتباطه مع الكونفوشيوسية باعتبارهما كيانين لهما عمق هائل وقدرة على التحدي، وأنه يجب صرف النظر عن خطر الكونفوشيوسية إلى وقت آخر والتركيز الآن على الإسلام^(٦). ومن هذا المنطلق، أصبحت الأصولية الإسلامية من منظور أمريكي هي حركة ثورية عدوانية معادية للمجتمعات الغربية المسيحية العلمانية، وأن استمرارها ككيان موحد يلتبس تفريع محتوي الهيمنة الأمريكية من مضمونه.

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥.

(٢) السيد يس، حول المائدة المستديرة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ ص ١٦٣.

(٣) زينغيو بريجنسكي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(٤) إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحلته تشويه الإسلام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٥٠.

(٥) حامد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

(٦) إبراهيم نافع، المرجع السابق، ص ٥٢.

لذلك، فإن الخطر الأحمر الذى ساد فى الأوساط السياسية والعسكرية والثقافية الأمريكية فى فترة الحرب الباردة كإشارة إلى الاتحاد السوفيتى السابق قد استبدل به الخطر الأخضر Green Peril الذى تمثله الأصولية الإسلامية^(١)، ومن الناحية الفكرية، فإنه لتغذية هذه الحملة وتوفير الإطار الفكرى لها تكاثرت أخيراً مراكز البحوث والدراسات التى يقتصر عملها على دراسة الخطر الإسلامى وكيفية مواجهته^(٢).

وفى تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية فى إبريل ٢٠٠١ عن أشكال الإرهاب الدولى، تم التركيز على استهداف نظام حركة طالبان فى أفغانستان لدعمه بن لادن وتنظيم القاعدة. هذا بالإضافة إلى وثيقة أخرى صادرة عن المجلس القومى للمخابرات عام ٢٠٠٠ بعنوان «الاتجاهات الكونية حتى عام ٢٠١٥»، وقد حذرت هذه الوثيقة بدورها من الإرهاب وتساعد أشكاله وأنواعه، واستهدفت فى ذلك تنظيم القاعدة وحركة طالبان فى أفغانستان^(٣).

وكل ذلك يشير إلى تبنى واشنطن إستراتيجية عسكرية دبلوماسية لصياغة تحالفات جديدة صلبة ضد الأصولية الإسلامية، وتتراوح هذه التحالفات ما بين تطوير سياسات الاحتواء وصياغة مذاهب جديدة للقضاء على الأصولية الإسلامية، وذلك للحفاظ على هيئة الولايات المتحدة وهيمتها الدولية. وعلى ذلك، كانت ترتيبات احتواء بل والقضاء على الأصولية الإسلامية جارية، وخطط الحرب كانت معدة سلفاً حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١^(٤).

ثانياً: الأهداف غير المعلنة للحرب الأمريكية على الإرهاب

وضعت الولايات المتحدة من تحت عباءة الهدف المعلن للحرب على الإرهاب فكرًا إستراتيجيًا جديدًا - غير مُعلنٍ - بهدف رسم خريطة سياسية لتحقيق الكثير من الأهداف الأخرى غير المعلنة ذات الأهمية، وأهم هذه الأهداف :

(أ) احتواء التحديات الروسية: ساد اعتقاد لدى الغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، مفاده أن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى على يد الأفغان، لم تعد تمثل تهديدًا ضد أوروبا أو المصالح

(١) Haddar, Leon. T: «The Green peril, Creating The Islamic fundamentalist Threat» Policy analysis, No, 177. The CatolInstitute, washington, DC. Augyst 27, 1992, p.2.

(٢) إبراهيم نافع، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) صبرى طه العشرى، ماذا وراء الحملة الأمريكية ؟ مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(٤) المرجع السابق.

الأمريكية، ولكن يبدو أن هذا الاعتقاد كان مبنياً على إرهابيات خاطئة، وأصبحت روسيا مصدرًا للكثير من التحديات والأخطار للولايات المتحدة والناتو على الأقل خلال العشر سنوات القادمة^(١).

من المعلوم أن روسيا ما زالت لها دور عالمي وإقليمي مهم، ولكن هذا الدور لا يمكن أن يشكل امتدادًا للإمبراطورية السوفييتية، ومن هنا تحاول روسيا جاهدة استعادة دورها ولو بجزء بسيط من مجدها الغابر عبر سعيها إلى عالم متعدد الأقطاب - خصوصًا بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين، حيث تجلت طموحاته غير المعلنة حول استعادة مكانة روسيا الإقليمية والدولية، كما تجلّى رفضه الواضح لانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي ومباشرة الهيمنة. ولهذا سعى بوتين عبر سياساته الداخلية والخارجية إلى استعادة بعض الجوانب التي تتمتع بها الاتحاد السوفييتي في السابق، مثل وجود مجتمع مستقر وسلطة مركزية، والوصول إلى منزلة القوة العظمى^(٢).

ومن ناحية أخرى، كان هناك سعى روسي دءوب لترسيخ فهم إستراتيجي أقرب مع شركائها الإقليميين في آسيا، لا سيما الصين والهند وإيران، فعلى المستوى الصيني تشكل مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين حوالى ٧٠٪ من مشتريات الصين من الأسلحة^(٣)؛ وقد قدرت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية إلى الصين في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٧ بحوالى ٦ بلايين دولار ووصلت إلى ٨,٩ بليون دولار عام ١٩٩٩، هذا بالإضافة إلى اتفاق كليهما على إمكانية التعاون في نظام تطوير للدفاع الصاروخي Missile Defence system، وقد تمت مناقشة هذه الفكرة في أثناء زيارة قام بها وزير الدفاع الصينى «تشى هاويتان» إلى موسكو في يناير ٢٠٠٠، كما تجلّت وتجددت الفكرة وتبلورت في أثناء زيارة أخرى قام بها نائب رئيس الوزراء الروسى «إليا كليب زنوف» إلى بكين في فبراير من العام نفسه^(٤). أما على المستوى الهندى، فتلعب أيضًا المبيعات العسكرية دورًا بالغ الأهمية في تعزيز روابط الشراكة الروسية الهندسية، فحوالى ٦٠٪ من أجهزة وأسلحة الجيش الهندى روسية الصنع أو المصدر، هذا وقد شهدت العلاقات بين البلدين زخمًا قويًا لا سيما بعد زيارة الرئيس الروسى إلى الهند في ٥ من أكتوبر ٢٠٠٠، وقد توجت هذه الزيارة بالتوقيع على عدة عقود بشأن زيادة مبيعات الأسلحة الروسية للهند فيما سُمى بـ «صفقة القرن»؛ إذ بلغت

(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠.

(٢) محمد سعد أبو عامود، نحوالات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٧٤، ٧٥.

(٣) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٧، ص ١٢١.

(٤) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

قيمة هذه الصفقة ٣١ مليار دولار في غضون عشرة أعوام، هذا بالإضافة إلى توقيع إعلان الشراكة الإستراتيجية، والاتفاقيات الأخرى ذات الأهمية بين البلدين في المجالات كافة^(١).

وعلى المستوى الإيراني، فتلعب أيضًا المبيعات العسكرية دورًا بالغ الأهمية في تعزيز روابط الشراكة الروسية الإيرانية، حيث أعلن الأدميرال على شمخاني وزير الدفاع الإيراني عن أن إيران سوف تحصل على أسلحة قيمتها ٣٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار سنويًا في إطار تعزيز التعاون العسكري والجيوستراتيجي بين البلدين، ويجب ملاحظة أن شمخاني قد شكر لروسيا تخليها عن مذكرة «تشرنوميردين» التي كانت موسكو قد تعهدت بموجبها للولايات المتحدة الامتناع عن بيع أسلحة إلى إيران، ويبدو أن مذكرة تفاهم جديدة (غير مكتوبة) قد تم الاتفاق عليها، فإيران في حاجة إلى الأسلحة وروسيا في حاجة إلى الأموال لدعم اقتصادها المنهك، كما أن لكل من إيران وروسيا مصلحة في بقاء الولايات المتحدة خارج المنطقة أو تلقينها درسًا في جبال أفغانستان الوعرة، كذلك طلبت إيران شراء صواريخ حديثة من طراز «ياخونت» و«إسكندر»، الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة وعدد من دول الخليج، ولم يكن من المستغرب على الإطلاق أن يوقع الأدميرال شمخاني مع نظيره وزير الدفاع الروسي اتفاقًا للتعاون العسكري مع موسكو يقضي بتسليم إيران أول مفاعل نووي في ديسمبر ٢٠٠١^(٢). وتدرك واشنطن أن التقارب الروسي الآسيوي يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي، من منطلق أن هذا التقارب يؤدي إلى ما يلي:

١- إحداث تغييرات جذرية في موازين القوة العسكرية في المنطقة؛ مما سيحقق المسعى الصيني والهندي في الوصول إلى منزلة القوى العظمى من خلال امتلاك طُرُز الأسلحة الحديثة.

٢- تساهم مبيعات الأسلحة الروسية إلى هذه الدول في تنشيط الاقتصاد الروسي، لا سيما أن الإنتاج الصناعي العسكري يمثل ٨٠٪ من واردات الخزينة الروسية^(٣). وتعكس هذه المخاوف الأمريكية من احتمال عودة القوة والهيمنة السوفييتية في الشرب الروسي.

٣- أصبح مستقبل آسيا يتوقف على التفاعل الإستراتيجي لبعض الدول، وتشكل كل من روسيا والصين والهند محور هذا التفاعل هذا بالإضافة إلى العمل معًا على إيجاد عالم

(١) محمد عزت محمد علي، التعاون العسكري الروسي - الهندي: الأبعاد والدوافع، مجلة الدفاع، العدد ١٨٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مارس ٢٠٠٢، ص ٣٨.

(٢) أسامة غنيمر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٣) محمد عزت علي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

متعدد الأقطاب؛ ولذا باتت أمريكا تنظر إلى الشراكة الروسية مع كل من الصين^(١) والهند وإيران من قبل الدوائر السياسية والإستراتيجية الأمريكية على أنها مخطط للحرب الباردة القادمة The new cold war . وهذا الأمر هو الذى سيشكل تهديدًا خطيرًا يمكن أن يؤثر على حياة كل شخص فى الولايات المتحدة على نحو واضح وخطير^(٢)؛ لذا تعتبر هذه المستجدات التى أصبحت تمثلها روسيا - داخليًا وخارجيًا - من المتغيرات الحرجة فى الإستراتيجية العسكرية الأمريكية .

(ب) **تحجيم القوة الصينية المتنامية :** على الرغم من أن روسيا والصين والهند لدى كل واحدة منها برامج طموحة لتحقيق السيطرة إقليميًا ودوليًا، وكل واحدة من هذه القوى تستند فى سبيل تحقيق هذا الطموح على حجمها - السكاني والمساحي - وتاريخها، إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية التى تمتلكها كل منها، إلا أن الصين هى وحدها التى تمتلك الإمكانيات والقوة لتحقيق طموحها على المدى القريب والبعيد^(٣)، وقد اعتمدت القيادة الصينية فى سبيل تحقيق أهدافها الطموحة على عدة عوامل رئيسية، تضافرت جميعها لظهور الصين كقوة عالمية صاعدة، وأهم هذه العوامل هى :

النمو الاقتصادى : يعتبر الاقتصاد هو العربة التى خلقت للصين الفرصة لكى تبرز وتقرب من منزلة القوة العظمى، اعتمادًا على أدائها الاقتصادى المتفوق، وقد استطاعت الصين أن تحقق نموًا اقتصاديًا رائعًا، وتنتقل من إحدى الدول الأقل تطورًا فى العالم خلال السبعينيات إلى واحدة من كبرى الاقتصاديات فى العالم منذ أواخر التسعينيات .

ولفتت تجربة الصين النموية الأنظار؛ نتيجة ما حققتها من معدلات للنمو منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين، فاقت كل التوقعات، ومن هذا المنطلق ظهر العديد من التساؤلات حول المقومات الأساسية لهذا النمو، والتوقعات بصعود الصين قريبًا إلى مصاف الدول العظمى^(٤) . وقد أصبحت الصين تشغل المكانة الثالثة من حيث القدرة النووية، والمرتبة

(١) تقوم الإستراتيجية الأمريكية فى آسيا على سياسة «توازن القوى»، ومنع حدوث تقارب بين القوى الآسيوية الأربع الكبرى روسيا، الصين، الهند، اليابان، فهى تسعى حاليًا لإيجاد تعاون بين الهند واليابان بهدف احتواء الصين وعدم تقارب الأخيرة مع كليهما.

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦ .

(٣) Garneilt, sherman, W. and other, (editors) National Defense University washington, DC.1999, p.210.

(٤) هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمخاطر، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧، ص ٧٤ .

نفسها من حيث مستوى حجم الناتج القومي، ناهيك عن القوة الديموجرافية التى تتمتع بها الصين^(١)، لقد توجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجى، رافعة شعار «ليخدم ما هو عالمى كل ما هو صينى»، وفى حالة استمرار تنامى معدل النمو الاقتصادى على ما هو عليه الآن، يمكن للصين أن تتحول فى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين إلى أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم، فى هذه الحالة ستحتل الصين مكانة الولايات المتحدة، وسيكون القرن الواحد والعشرين قرنًا صينيًا بالأساس^(٢).

الصعود العسكرى للصين : تدفق هذا النمو الاقتصادى الهائل إلى الميزانية الدفاعية للصين، ليصل الإنفاق العسكرى للصين إلى ١٧,٦ ٪ من إجمالى الإنفاق العام للصين، وكافى هذا الإنفاق ٣٠ بليون دولار سنويًا (وفقًا لإحصائيات مارس ٢٠٠٢)، وقد أتاح زيادة دولارات الإنفاق العسكرى للجيش الصينى الفرصة لتوسيع وتطهير ترسانته العسكرية (بسرعة) بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية الحديثة جدًا. وأيضًا للصين علاقات تعاون على المستوى العسكرى فى دول كثيرة، منها روسيا، حيث قامت بشراء صواريخ روسية مماثلة لصواريخ باتريوت الأمريكية ومقاتلات، وتأتى حوالى ٧٠ ٪ من مشتريات الصين الخارجية من الأسلحة من روسيا. وتتعاون الصين مع إيران وباكستان بهدف تدعيم قواتها الجوية وتدريب طيارها، وعلى الصعيد ذاته سعت الصين لتطوير أسطولها البحرى، فأضافت إليه سفنًا عسكرية ومدمرات وحاملات للطائرات.

ويميل العديد من المحللين الغربيين إلى اعتبار الصين مصدرًا خطرًا محتملًا على الاستقرار العالمى والإقليمى؛ لأن قوتها الاقتصادية - فى نظرهم - سوف تؤدى إلى الرغبة فى الهيمنة بما يتلاءم مع الوضعية الجديدة للدولة الصاعدة، ولعل أهم ما تتخوف منه الولايات المتحدة هو رغبة الصين المعلنة فى أن تكون طرفًا فى نظام متعدد الأقطاب، ورفضها للنظام العالمى الأحادى القطب فى وضعه الحالى؛ مما يهدد مكانتها المحورية الحالية، بينما لا يشكل صعود الصين خطرًا على الاستقرار العالمى فى ظل نظام متعدد الأقطاب^(٣).

(١) هدى ميتكيس، الصين والشرق الأوسط، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، هدى ميتكيس (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

(٢) هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمخاطر، المرجع السابق.

(٣) هدى ميتكيس، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

(ج) تطويق إيران واحتواء نفوذها: منذ أن صعدت الولايات المتحدة من عدائها لإيران الإسلامية، وتحولت من سياسة «الاحتواء المزدوج»^(١) ضد العراق وإيران إلى سياسة المواجهة المباشرة، ومعظم السياسات الأمريكية تؤول في أغلب الأحيان لمصلحة إيران الإسلامية، حيث انتهت الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان، وتنظيم القاعدة، في أفغانستان في النهاية لصالح إيران بسقوط أحد أهم أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فسقوط حكم طالبان في أفغانستان انتهى بنظام حكم جديد حليف للولايات المتحدة، لكنه وفي الوقت نفسه حريص على أن يكون صديقاً لإيران، والغزو الأمريكي للعراق واحتلاله حقق مكاسب إيرانية لا يمكن إحصاؤها، ففضلاً عن القضاء عن نظام صدام حسين، أدى الاحتلال إلى تدمير الدولة العراقية من ناحية، وأتى بأعوان إيران وحلفائها من الأحزاب والقوى السياسية العراقية (الشيعية والكردية) إلى مقاليد الحكم، ومع كل يوم جديد يمر على التورط الأمريكي في العراق، يكسب المشروع النووي الإيراني يوماً جديداً من عمره الذي يتطلع إليه^(٢). هذا يعني أن إيران صاحبة مصلحة مباشرة من أمرين :

(١) اتخذت الولايات المتحدة العديد من الإجراءات الرادعة ضد إيران، وتمثلت هذه الإجراءات في إصدار قانون مراقبة تصدير الأسلحة إلى إيران، وفي منع استيراد كل السلع والمنتجات الإيرانية، والتي تصل قيمتها إلى بليون دولار، هذا بالإضافة إلى منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في إيران في حقول النفط الإيراني، وقد تم تصعيد هذه الأزمة في بداية التسعينيات، وقد اتبعت الولايات المتحدة من ذلك الحين سياسة «الاحتواء المزدوج» «Dual containment policy» مع كل من إيران والعراق.

ومن خلال التقسيم الواقعي لجدوى سياسة الاحتواء ضد إيران، يمكن القول بأن هذه السياسة لم تكن متفقة قط سواء مع الحقائق والاعتبارات الجغرافية أو مع الظروف والمصالح الدولية. فمن حيث الحقائق الجغرافية، فإن الجغرافيا تفترض عملياً أن إيران يجب أن تكون القوة المهيمنة في منطقة الخليج كما كانت من قبل. انطلاقاً من موقعها الجيوستراتيجي. أما من حيث الظروف والمصالح الدولية، فإن سياسة الاحتواء تلك لم تلق تأييداً من المجتمع الدولي حتى منذ بدايتها، فالاتحاد الأوروبي وحتى حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل - لم يتبعوا الولايات المتحدة في انتهاج سياسة المواجهة مع إيران الإسلامية، بل على العكس انخرطت هذه القوى في علاقات ومصالح نفعية مع إيران.

وأصبحت واشنطن بمفردها هي التي تطبق وتتبع سياسة الاحتواء والعزل ضد إيران على حد قول بانج بونجهونج، ونتيجة لذلك لم ينهر الاقتصاد الإيراني، بل على العكس أضرت سياسة الاحتواء بالمصالح الاقتصادية الأمريكية. حيث أثرت هذه العقوبات على طبيعة المنافسة الدولية في غير صالح الشركات الأمريكية. ومن ثم، أثبتت سياسة الاحتواء ضد إيران فشلها في الحفاظ على المصالح الأمريكية طويلة المدى. وأدى إلى تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وخلق عدم توازن أمني ضد الوجود الأمريكي والإسرائيلي متعدد الأبعاد في كامل المنطقة.

(٢) محمد سعيد إدريس، صراع السياسات والاجتماعات بين واشنطن وطهران، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٥ أغسطس، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

الأول : إطالة أمد التورط الأمريكي في العراق، على أساس أن بقاء القوات الأمريكية في العراق أهم ضمانات تأمين إيران من عدم تمكن الأمريكيين من اللجوء إلى الآلة العسكرية للقضاء على البرنامج النووي الإيراني، ومع كل تأخير وتأجيل للخيار العسكري تتضاءل فرص واشنطن في اللجوء إلى هذا الخيار، وتراهن إيران على اقتراب موعد ذلك اليوم الذي تصبح فيه فرص واشنطن في اللجوء إلى الحل العسكري مستحيلة، والثاني : عدم تمكين الولايات المتحدة من تحقيق انتصار في العراق؛ إذ تلجأ طهران إلى كل السبل التي تحول دون خروج الأمريكيين متصرين من العراق، وعدم تمكينهم من النجاح في إنجاز المشروع الأمريكي الذي يسميه شن الأمريكيون عدوانهم على العراق^(١). وطبقاً للتقرير الذي أصدره «تشانام هاوس» في لندن (وهو يعد أقدم مركز للفكر الاستراتيجي في العالم) فإن النفوذ الإيراني في العراق يفوق النفوذ الأمريكي، وشبه كاتبه تقرير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بمن يلعب البوكر، في حين تلعب إيران الشطرنج. وعلى ذلك، يمكن رصد ملامح الدور الإيراني المتزايد والمتصاعد في المنطقة وخطر على المصالح الأمريكية، وذلك على النحو التالي :

• الناحية السياسية والاقتصادية

عمدت إيران إلى تفعيل خصائص موقعها الجيو إستراتيجي وتطوير دورها في المنطقة، ومن ثم عززت ووطورت من علاقاتها مع معظم الدول الإقليمية والعالمية، وأثبتت عندئذ قدرة فعالة في مراوغة المقاطعات الاقتصادية والسياسية الأمريكية، فرغم المحاولات الأمريكية لتحجيم الصلات الإيرانية بدول منطقة آسيا الوسطى، وممارستها لكافة الضغوط أدى إلى تشجيع هذه الدول على الانفتاح على طهران، وتوسيع الروابط التجارية معها، وأصبحت إيران هي الشريك السياسي والاقتصادي الأول لمعظم هذه الدول^(٢). ومن ناحية أخرى، استفادت طهران من حالة الإحباط وعدم الرضا لدى الدول العربية، تجاه مباحثات السلام العربية - الإسرائيلية واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقد عمدت إلى تدعيم علاقاتها بمعظم دول الشرق الأوسط، ففي لغة الجغرافيا السياسية والإقليمية تشكل إيران الدولة الوحيدة القادرة على تحدى التفوق الإسرائيلي بنجاح، ثم إن التحالف الإستراتيجي مع سوريا ودعمها لحزب الله في لبنان،

(١) المرجع السابق .

(٢) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٦ .

يثير حق وغضب إسرائيل، وأيضًا التقارب الأخير مع السعودية الذي يمكن إيران من كسر طوق سياسة «الاحتواء المزدوج» التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة ضدها^(١).

إضافة إلى توطيد علاقاتها بجماعات المقاومة الإسلامية في الأراضي المحتلة، وجاءت هذه الاستفادة في شكل اتساع مساحة الحركة بالنسبة لإيران، وتحسن موقفها الدبلوماسي في المنطقة، في غير صالح الأمن الإسرائيلي والوجود الأمريكي، ولعل استضافة طهران لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي لعدة مرات، دليل على اتساع مساحة الحركة الإيرانية، وبلورة دورها إقليميًا وإسلاميًا، كما استفادت إيران من التنافس والخلافات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها، واستطاعت في الوقت نفسه تطوير علاقات أكثر إيجابية مع قوى عربية رئيسية، هذا بالإضافة إلى تنمية علاقاتها التقليدية مع روسيا^(٢)، والتي أدت إلى تعزيز موقفها الدولي، ورفع قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة. وباتت الولايات المتحدة تدرك أن جانبًا كبيرًا من العلاقات الروسية - الإيرانية، هو تحالف إستراتيجي لمنافسة واحتواء التأثير الأمريكي والإسرائيلي والتركي في منطقة وسط آسيا^(٣).

• الناحية العسكرية

تسعى إيران إلى تأكيد وظيفتها الإقليمية وحقوقها التاريخية في الخليج العربي، والعمل على تقويض الوجود الأمريكي في المنطقة، وتتمحور الإستراتيجية الإيرانية في هذا الاتجاه حول اتباع سياستي الردع ونكران البحر.

• سياسة الردع Deterrence

تعتبر هذه السياسة نتيجة عكسية لسياسة الاحتواء الأمريكية، والتي دفعت صناع السياسة الإيرانية شرقًا لإعادة بناء القوة العسكرية الإيرانية؛ اعتمادًا على الدعم الروسي والصيني والكموري - كوريا الشمالية - والأوكراني - والمحلي، ومن ثم كان السعي لامتلاك وتطوير قوة غير تقليدية،

(١) بانج يونجهونج، تغييرات مهمة في السياسة الأمريكية نحو إيران، إعداد هاني بدر الدين، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٢، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ١٩٩٩، ص ٣٠.

(٢) لا شك أن صمود الموقف الروسي الرافض لفرض عقوبات دولية على إيران بهدف عزلها ومنعها من تطوير برنامجها للطاقة النووية يعود بالدرجة الأولى إلى مهارة القيادة الإيرانية في إدارة المعركة الدبلوماسية ملفها النووي، وقوة موقف إيران سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا أمام الضغوط الأمريكية وقدرتها على ردع الولايات المتحدة عن مهاجمتها حتى الآن.

(3) Jalali Ali, A: «The strategic Partnership, Of Russia and Iran Parameters». Vol XXXI, No.4. us Army War college Quarterly, National Defense Uni, Washington, DC. Winter 2001, p. 101.

تمكنهم من إنجاز إستراتيجيتهم في السيطرة على منطقة الخليج، وتقويض الوجود الأمريكى. ولا شك أن وصول إيران للنادى النووى - من وجهة النظر الأمريكية - مع مواصلة برامجها لتطوير أنظمة الصواريخ بعيدة المدى، مثل صاروخ شهاب ٤ والذي يصل مداه إلى ٣٦٠٠ كم وصاروخ شهاب ٥ ويصل مداه إلى ٥٠٠٠ كم^(١)، سيجعل من إيران قوة إقليمية يحسب لها حسابها على نحو مختلف، والتأثير العملى لإيران كدولة نووية، سيجعلها لاعباً رئيسياً في سياسة الردع النووى.

وتمثل هذه الإرهاسات إحدى الحجج الرئيسية التى تستغلها الولايات المتحدة في استكمال برامجها لتطوير أنظمة الدفاع الصاروخى القومى^(٢) (National Missile Defense)، وتمثل هذه الادعاءات والإرهاسات أيضاً إحدى أهم الوسائل التى تستغلها الولايات المتحدة في إثارة المجتمع الدولى ضد إيران، في الوقت الذى لم يثبت بالدليل القاطع - رغم استمرار عمليات التفتيش الدولى من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن - امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل أو تطوير برامجها النووية.

• سياسة نكران أو إنكار البحر (Sea Denial)

وتمثل هذه السياسة العمود الثانى في الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية، وهى تعتمد اعتماداً كلياً على سياسة الردع، وتستهدف تقويض الهيمنة الأمريكية التامة في منطقة الخليج، ويتأتى ذلك من خلال امتلاك نكران البحر من صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وغواصات وزوارق بحرية، هذا بالإضافة إلى أنواع معينة من الألغام^(٣). وهو ما يعطى ل طهران القدرة على تهديد القوات الأمريكية في الخليج، كما أنها تضع تجهيزات وموانئ النفط الرئيسية في منطقة الخليج تحت التهديد الإيرانى، هذا بالإضافة إلى الانتشار الفعال على طول سواحل الخليج، مع زيادة نشاط الأسطول البحرى الإيرانى في مياه الخليج، حيث تقوم البحرية الإيرانية بإجراء حوالى ٤٠ مناورة بحرية في الخليج سنوياً.

(١) حسام سليم، التطور المستقبلى لبرنامج الصواريخ الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤، ص ٢٤٠.

(٢) ترى أمريكا أنها في حالة توتر سياسى وعدم استقرار بينها وبين روسيا، وربما مع «إيران» أيضاً يمكن أن يودى هذا إلى انطلاق ٢٠٠ صاروخ داخل أمريكا، وهذا الأمر دفع واشنطن إلى إقامة جدار حمايتها من الصواريخ الروسية، والذي يطلق عليه مشروع الدفاع ضد الصواريخ، والذي كلفها حتى الآن ٥٠ مليار دولار، والمقرر أن يصل تكلفته بعد استكمالها إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار لصمد حوالى ٥٠٠ رأس نووى روسى موجه ضدها يقوم المشروع على قيام أقمار الصناعية بتدمير الصواريخ الروسية عند انطلاقها أو فوق سماء أمريكا في حالة عبورها الأراضى الأمريكية.

(٣) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٢.

وتشكل هذه التحركات النشطة لإيران لدى واشنطن، دلالات خطيرة جداً ليس فقط كمؤشر عن فشل سياستها حول احتواء أو عزل إيران، ولكن كمؤشر أيضاً ينم عن إمكانيات تهديد الوجود الأمريكي في المنطقة بالكامل، وهو ما يستدعى العمل على احتواء التأثير الإيراني. يبدو أن تنامي القوات الإيرانية ونفوذها المتزايدة في كل من أفغانستان والعراق وغيرها من مناطق الاضطرابات الملتهية، هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى فتح حوار مباشر وغير مباشر مع إيران والاعتراف بدور إيران الإقليمي في إيجاد مخرج من مأزق تورطها العسكري في أفغانستان والعراق؛ لأن كل مؤشرات تشير بأن مفتاح حل مشكلات أمريكا في المنطقة يكمن في التشاور مع إيران.

(د) الرغبة في السيطرة على بترول بحر قزوين (الخليج العربي الثاني): يقع بحر قزوين في شمال غربي آسيا، وتتقاسم شواطئه كل من إيران، وأذربيجان، وروسيا، وكازاخستان، وتركمنستان، والمنطقة تتسم بأهمية خاصة للدول المستهلكة للطاقة؛ لأن إمكاناتها يمكن أن تساهم بشكل كبير في إنتاج النفط والغاز العالمي وفي تنويع مصادر الطاقة، كما تقلل درجة الاعتماد على الخليج العربي؛ باختصار فإن بحر قزوين به الإمكانيات التي يمكن أن تزيد من تأمين الطاقة عالمياً^(١). وبرزت منذ بداية التسعينيات منطقة بحر قزوين كم منطقة إستراتيجية جديدة، والتي تزايدت احتمالات امتلاكها لاحتياطيات ضخمة من الثروات البترولية المختلفة، ومن ثم باتت هذه المنطقة تجذب الاهتمام الدولي والأمريكي على وجه الخصوص. وتبين التقديرات المختلفة في تقدير حجم الاحتياطيات النفطية التي تزخر بها منطقة بحر قزوين وإن اتفق الخبراء على أن المنطقة تأتي على الصعيد العالمي بعد منطقة الشرق الأوسط وقبل بحر الشمال من حيث الاحتياطيات. يقدر الجيولوجيون الروس بترول بحر قزوين بملياري برميل، إلا أن تقديرات دقيقة وضعته في حدود ٦ مليارات. وهذا الرقم كما أشار فاسيلييف إذا ما قارناه باحتياطي السعودية المقدّر بـ ٣٥ مليارات، والعراق ١٧ مليارات، وإيران ١٣ مليارات يجعل منطقة الخليج محط الاهتمام الأمريكي الأول^(٢). وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA أن الاحتياطيات النفطية المؤكدة Proven Reserve في كامل المنطقة - لا بحر قزوين؛ أي بها في ذلك الدول المطلة على

(١) فوزي درويش، بحر قزوين والواقع الدولي المعاصر، في، هدى ميتكيس (محرراً)، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١.

(٢) محاضرة لألكسي فاسيلييف، مستشار وزير الخارجية الروسي للعلاقات الخارجية، ألقاها في القاهرة. جريدة الخليج، ٨/١١/٢٠٠٢.

البحر - تتراوح ما بين ١٨ و ٣٥ بليون برميل. أما الاحتياطيات المحتملة Estimanted Reserve فتقدر بنحو ٢٣٣ بليون برميل، ويقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بـ ١٧٠، ٤ تريليون قدم مكعب، أما الاحتياطي المحتمل فيقدر بـ ٢٩٣ تريليون قدم مكعب^(١). لذا فإن أى قطرة نفط ستكون مهمة في المستقبل القريب.

ويمكن تلخيص الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى للولايات المتحدة في منطقة بحر قزوين على النحو التالي :

كما قال «تيد كارينتر» نائب مدير معهد كاثونا في واشنطن في معرض حديثه عن زيارات كبار مسئولى الولايات المتحدة إلى بلدان آسيا الوسطى «أن الهدف من وراء ذلك، وبصراحة مطلقة هو إخضاع هذه المنطقة للنفوذ الأمريكى»، ثم تابع «وكذلك من أجل تضازل دور روسيا وإيران، وتدعو واشنطن إلى إحياء طريق الحرير»، والقصد هنا أن يتقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية في هذه المنطقة.

- السعى لإيجاد بديل منافس أو مواز لنفط الخليج بهدف التقليل من الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، وممارسة الضغط على بلدانها لجعلها أكثر استجابة مع السياسة الأمريكية العالمية^(٢).

- إلغاء النفوذ الروسى والإيراني كليًا عن منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وتجريد روسيا من حقوقها كدولة كبرى عالميًا وحتى كدولة كبرى إقليمية في القارة الأوروبية^(٣).

- تحقيق العزل الجيوسياسى لإيران، والقضاء على تخطيط إيران لعبور خط الأنابيب من أراضيها^(٤).



(١) عيسى السيد عيسى، مرجع سبق ذكره.

(٢) عبد الرحمن رشدى الحوارى، الأوضاع السياسية والعسكرية بعد انهيار حركة الطالبان في أفغانستان، مجلة الدفاع العدد ١٨٦ مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢، ص ٩٠.

(٣) رياض أبو ملحم، الأهداف الأمريكية الإستراتيجية، الملف العربى - الأوروبى، العدد ١١١، نوفمبر ٢٠٠١، ص ٩.

(٤) مجلة خنازات إيرانية، العدد ١٩، فبراير ٢٠٠٢، ص ٣٣.

الخاتمة

تناولت الدراسة تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان خلال الفترة ما بين ١٩٧٩ و٢٠٠٧، وأبرز السمات التي حكمت السياسة المصرية تجاه أفغانستان طوال تلك الفترة .

أولاً : تطور السياسة المصرية تجاه أفغانستان

يمكن تصنيف السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان إلى عدة مراحل :

(أ) الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٩، وهي فترة الغزو السوفييتي لأفغانستان واحتلالها حتى نهاية الثمانينيات، وقد اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان خلال تلك الفترة بعدة أمور أبرزها الموقف الرسمي المصري الرافض للاحتلال السوفييتي لأفغانستان، باعتباره يمثل انتهاكاً للشرعية الدولية ولللقانون الدولي، ومبدأ عدم جواز استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية للعدوان على سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة، وبالتالي انضمت مصر إلى العديد من دول العالم في إدانة الاحتلال السوفييتي والمطالبة بانسحاب القوات السوفييتية، وجاءت تلك المطالبة انعكاساً لمبادئ السياسة الخارجية المصرية في دعم حركات التحرر في العالم الثالث لنيل استقلالها. كذلك فإن مصر عبر منظمة المؤتمر الإسلامي، قامت بإصدار العديد من البيانات والقرارات التي تطالب بجلاء القوات السوفييتية عن أفغانستان التي تعد أحد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى المستوى العملي، ساهمت مصر بشكل كبير في دعم حركة المجاهدين الأفغان والنضال ضد القوات السوفييتية، ولعبت دوراً مهماً في مواجهة الاحتلال السوفييتي، والعمل على تحرير أفغانستان عبر تقديم المساعدات المعنوية والمادية والعسكرية للمجاهدين. ومن المعروف، أن مصر والولايات المتحدة والسعودية شكلوا تحالفاً استراتيجياً لمساندة المجاهدين الأفغان، وحشد

المقاتلين العرب، وتقديم الدعم المادى لهم للقتال إلى جوار المجاهدين الأفغان، وكانت ييشاور مركزًا لتجمع المقاتلين العرب الذين تم حشدتهم من قبل الأنظمة العربية التى وظفت العامل الدينى فى هذا الحشد، باعتبار أن الجهاد مطلبًا ضروريًا ضد الشيوعية التى تقوم على الإلحاد وتطمس الدين الإسلامى بأفغانستان. وفى هذا الإطار، فقد حفزت الولايات المتحدة ومعها المعسكر الغربى والدول العربية، وبالأخص مصر والسعودية إضافة لباكستان للتعاون فى مواجهة القوات الشيوعية السوفييتية فى أفغانستان، وقامت بتزويد المجاهدين بالأسلحة والتدريب. وقد لعب المجاهدون المصريون والعرب دورًا بارزًا فى محاربة القوات السوفييتية، حيث ظهر جليًا أن مصر أول من بادر بالعمول تجاه المجاهدين قبل الدول الإسلامية والعربية، كما كانت أول مصدر للسلاح الذى وصل إلى أيدي المجاهدين الأفغان طبقًا للاتفاق الذى وقّع بين الرئيس الراحل أنور السادات ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق كارتر لتزويد المجاهدين بالسلاح الروسى الموجود فى مخازن الأسلحة المصرية، على أن تعوضها الولايات المتحدة عن هذه الأسلحة أسلحة أمريكية .

كما يرجع الفضل إلى مصر لأنها أنشأت مكتب أفغانستان الذى كان تابعًا لجامعة الشعوب الإسلامية بالقاهرة .

وخلال تلك الفترة الممتدة من ١٩٧٩ - إلى فتح كابل لم تكن لمصر علاقات رسمية مع النظام الأفغانى الشيوعى الذى نصبه الاتحاد السوفييتى السابق، كذلك لم تكن هناك علاقات اقتصادية أو تجارية أو ثقافية.

(ب) المرحلة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠١، وهى المرحلة التى شهدت انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان وانتصار المجاهدين. وبعد تشكيل حكومة صبغة الله مجددى فى إبريل ١٩٩٢، أسرع مصر إلى الاعتراف بها فى مايو ١٩٩٢، كما زار كابل فى يونيو ١٩٩٢ مساعد وزير الخارجية المصرى واجتمع بالرئيس مجددى، وأعلن استعداد مصر للمشاركة فى إعادة إعمار أفغانستان، وعندما انتخب الرئيس برهان الدين ربانى، كان الرئيس مبارك أول المهتمين له، وقام فى نوفمبر ١٩٩٣، بزيارة رسمية تلبية لدعوة الرئيس مبارك وتأكيدًا للعلاقات الوثيقة بين الشعبين المصرى والأفغانى، والتى تمتد فى التاريخ القديم والحديث إلى أعماق بعيدة. واجتمع مع الرئيس مبارك والمسئولين المصريين، وأبرم العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات فى مجال

التعاون المختلفة. لكن تلك الفترة شهدت أيضًا حربًا أهلية دموية بين فصائل المجاهدين الأفغان، والذين انخرطوا في القتال في إطار الصراع على السلطة بعد انسحاب القوات السوفييتية، وهنا تغيرت السياسة الخارجية المصرية من الداعم للمجاهدين في حربهم ضد القوات الشيوعية السوفييتية إلى إدانة الاقتتال الداخلي بين الفصائل، والذي أدى إلى قتل المدنيين وتدمير البلاد وبنيتها الأساسية. ورفضت مصر التدخل في النزاع الأفغانى إثر تكرار الرئيس السابق برهان الدين ربانى عام ١٩٩٨، حيث طلب الرئيس السابق ربانى تدخل مصر للوساطة بين المعارضة وحركة طالبان، وفي تصريح صحفى دال قال وزير الخارجية المصرية عمرو موسى: «إن مصر لن تحرق أصابعها في أفغانستان»، بل ارتكزت السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة على التزام الحياد بين أطراف الصراع الداخلى، ولم تنحز لطرف على حساب الآخر، وعملت مصر بالتعاون مع الأطراف الإسلامية مثل باكستان وإيران والسعودية على دعم جهود الوساطة لحل الخلافات بين فصائل المجاهدين ووقف الاقتتال الداخلى، كما ساهمت مصر عبر منظمة المؤتمر الإسلامى في العمل على إيجاد مخرج للأزمة الأفغانية، ودعمت باكستان والسعودية لاستضافة قادة فصائل المجاهدين وتحقيق المصالحة الوطنية، إضافة إلى تحرك مصر على مستوى الصعيد الدولى، خاصة في الأمم المتحدة لإدانة الحرب الأهلية ودعوة أطراف الصراع إلى وقف الحرب والقتال، وإعادة بناء البلاد وإيجاد حكومة منتخبة تمثل شرائح الشعب الأفغانى كافة.

وبعد صعود طالبان واشتداد المعارك بينها وبين معارضيها، أدانت مصر بشدة استمرار هذه المعارك ودعت دائمًا المجتمع الدولى للتدخل لوضع حد لمعاناة الشعب الأفغانى، كما أدانت مصر منهج طالبان الذى يرى في الحرب السبيل الوحيد لحل الأزمة في أفغانستان، حيث لم تعتمد طالبان على أساليب المدنية في التحكم في المجتمع، بل قررت أن تعيد المجتمع كله إلى العصور البدائية الأولى. وترى مصر أن هذا الأسلوب لن يؤدي إلا إلى إلحاق الخسائر والأضرار بالشعب الأفغانى؛ ولذلك طلبت مصر بدء حوار فوري لتحقيق التسوية السلمية للنزاع بين الأطراف الأفغانية. وهنا نجد أن السياسة الخارجية المصرية تجاه حركة أفغانستان لم تكن تتسم بالود، حيث لم تعترف مصر بنظام طالبان كبقية غالبية دول العالم، باستثناء ثلاث دول فقط هى السعودية والإمارات العربية المتحدة وباكستان، ونتيجة لتطبيق طالبان نظام الشريعة الإسلامية بصورة متشددة، فقد ألبت عليها معظم الدول خاصة مع احتضانها واستضافتها لعناصر تنظيم القاعدة وقادته مثل أسامة بن لادن والمصرى أيمن الظواهري، وقد اعتبرت مصر إيواء طالبان ودعم عناصر تنظيم القاعدة عملاً عدائياً، ويحمل العديد من المخاطر على الأمن القومى المصرى، خاصة بعد أن شهدت مصر

خلال التسعينيات سلسلة من العمليات الإرهابية، كان وراءها العديد من المتشددین الإسلامیین العائدين من أفغانستان، المعروفین باسم الأفغان العرب؛ ولذلك یمکن تفسیر المرقف المصری من نظام طالبان فی إطار جهود مصر لمحاربة الإرهاب، واتهام نظام طالبان بدعم وإيواء العناصر المتشددة. ورغم أن مصر لم تعترف بنظام طالبان إلا أنها حرصت دائمًا على عدم التدخل فی شئونها الداخلية، رغم الارتباط بین ما يحدث فی أفغانستان وتصاعد موجة الإرهاب فیها، حیث اتسمت السیاسة المصریة بالتحفظ من نظام طالبان ومطالبته بطرد العناصر الإرهابیة من المجاهدين العرب والمصريین. ویمکن القول إن أفغانستان فی ظل طالبان عانت العزلة الدولیة الشدیدة، والتی زادت بعد التحالف بین طالبان وتنظیم القاعدة، وكانت هذه العزلة الشدیدة أحد الأسباب الرئیسیة لسقوط نظام طالبان.

(ج) الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٧، وهی الفترة التی شهدت سقوط نظام طالبان بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان فی أعقاب وقوع أحداث ١١ سبتمبر فی الولايات المتحدة، وقيام الإدارة الأمريكية فی عهد الرئیس بوش الابن ببناء تحالف دولی ضد طالبان واتهامها بإيواء ورفض تسليم عناصر تنظيم القاعدة، خاصة أسامة بن لادن وأیمن الظواهري، وقد أدى رفض طالبان طرد القاعدة أو تسليم عناصرها إلى قیام الولايات المتحدة بغزو أفغانستان، وقد دعمتها العديد من دول العالم التی شاركت بقوات فی الغزو. وفی هذه الفترة، اتسمت السیاسة المصریة تجاه أفغانستان بعدة أمور: أولاً رغم أن مصر تتخذ موقفًا معاديًا من طالبان، إلا أنها لم تؤید الغزو العسکری الأمريكي لأفغانستان، لیس دفاعًا عن طالبان، وإنما لأن ثوابت السیاسة الخارجیة المصریة ترفض استخدام القوة المسلحة والعدوان ضد الدول وإسقاط أنظمتها السیاسیة بالقوة، كذلك تباین وجهة النظر المصریة مع الرؤیة الأمريكية إزاء أنجح السبل فی مواجهة ظاهرة الإرهاب والقضاء علیه، فالولايات المتحدة ترى أن الإرهاب الذی قام به منفذو أحداث ١١ سبتمبر، كان نتیجة لغياب الديمقراطية وانتشار الفقر والتخلف والتشدد بما شكل بيئة مواتیة لتفريخ الإرهابیین، وبالتالي ینبغی العمل على محاربة التطرف والتشدد فی أفغانستان لاستئصال جذور الإرهاب من المنبع. أما مصر فرغم إدانتها لأعمال الإرهاب باعتبارها إحدى الدول التی اکتوت بناره، إلا أنها اختلفت مع الرؤیة الأمريكية، حیث تعتبر أن الإرهاب لیس فقط ناتجًا عن غياب الديمقراطية والتخلف والفقر، وإنما نتیجة لسیاسة ازدواجیة المعاییر الدولیة التی تنتهجها الولايات المتحدة فی

العالم ونمط التعامل مع الأزمات الدولية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وترى مصر أن غياب حل عادل للمشكلة الفلسطينية يمثل أحد مسببات الإرهاب في العالم، كما تدعو مصر إلى وضع تعريف محدد للإرهاب في إطار اتفاقية عالمية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتضع الآليات المحددة لمواجهة وتميز بين أعمال الإرهاب المدانة عالمياً والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، والتي يبررها القانون الدولي. ورغم أنها لم تشترك ضمن قوات التحالف الدولي في أفغانستان، إلا أنها اعترفت بنظام الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، وأقامت مع أفغانستان علاقات دبلوماسية كاملة، وشهدت العلاقات بين طرفين نموًا مطردًا وتطورًا إيجابيًا وتقدمًا ملحوظًا، وارتكزت السياسة المصرية على دعم النظام الأفغاني، ودعم جهوده في تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، لكن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتطور بشكل كبير في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في أفغانستان وتصاعد الصراع بين النظام الأفغاني وقوات التحالف تحت قيادة الناتو وبين عناصر نظام طالبان، إضافة للبعد الجغرافي بين البلدين، وبالتالي لم تكن أفغانستان جاذبة لمجالات التعاون الاقتصادي لمصر. ومن ثم، فإن السياسة المصرية تجاه أفغانستان طوال ربع القرن الماضي تميزت بسهات عامة عثلت في :

(أ) احترام مصر لسيادة واستقلال أفغانستان كدولة عضو في الأمم المتحدة، ورفض التدخل الدولي في شئونها وعدم استخدام القوة العسكرية ضدها.

(ب) العمل على دعم الأمن والاستقرار في أفغانستان، وتوظيف الفرص المشتركة لتطوير العلاقات معها.

(ج) شهدت العلاقات بين البلدين فترات من التقارب والتباعد وتوقف في الحالتين على أمرين: الأول: نمط النظام السياسي الأفغاني، حيث شهدت العلاقات المصرية الأفغانية فترًا إبان فترة حكم طالبان، كما شهدت تقاربًا إبان فترة النضال الأفغاني ضد الاحتلال السوفيتي، كما شهدت وجود علاقات طبيعية في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان، والثاني: هو معيار المصلحة في العلاقات بين البلدين خاصة المصالح الاقتصادية والتجارية، فخلال تلك الفترة لم تحظ أفغانستان بالاستقرار السياسي والأمني الذي يمثل بيئة مواتية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع مصر أو إقامة المشروعات المشتركة بينهما، إضافة إلى البعد الجغرافي الكبير بين البلدين، وهو ما كان عائقًا أمام تدفق

الاستثمارات المصرية إلى أفغانستان أو تنشيط العلاقات التجارية، كما أن ابتعاد أفغانستان عن مصر لم يدخلها في دائرة الاهتمام المصرى المباشر الخاص بأمنها القومى، وإجمالاً يمكن القول إن السياسة المصرية تجاه أفغانستان جاءت ضمن إطار الدائرة الإسلامية للسياسة الخارجية المصرية، باعتبار أن أفغانستان دولة إسلامية وتربطها قواسم مشتركة مع مصر.

ثانياً: آفاق تطوير العلاقات المصرية الأفغانية

إذا كانت العلاقات المصرية الأفغانية لم تشهد تقارباً كبيراً لعوامل عديدة خاصة بالأوضاع الداخلية في أفغانستان، فإن تطوير العلاقات بين البلدين يكتسب أهمية كبيرة في ضوء عدد من الاعتبارات:

(أ) القواسم المشتركة بين البلدين، والتي توفر أرضية كبيرة يمكن البناء عليها في تنشيط وتفعيل العلاقات المصرية الأفغانية، ومن أبرز تلك القواسم، هو أنها دولتان إسلاميتان وأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى، إضافة لوجود العديد من الفرص والإمكانات الاقتصادية التي يمكن توظيفها لصالح شعبى البلدين، ولذلك تبرز أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، إضافة للتاريخ المشترك الذى يجمع البلدين، حيث هاجر العديد من العلماء الأفغان إلى مصر، وكان لهم دور مهم في علو وازدهار الحضارة الإسلامية مثل جمال الدين الأفغانى.

(ب) واجهت الدولتان خطر الإرهاب والتشدد، ومحاولات البعض توظيف الدين الإسلامى لتحقيق مصالحه وأهدافه، وهذا يدفع إلى ضرورة التعاون في البلدين ضد ظاهرة الإرهاب والتشدد، خاصة بعد تجربة الأفغان العرب الذين قاتلوا في أفغانستان ضد الاحتلال السوفييتى، ثم عادوا إلى بلادهم وشكلوا خطراً على أمنها القومى، وكان لهم دور في العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر.

(ج) رغم أن أفغانستان تواجه تحديات عديدة في ظل استمرار العنف وعدم الاستقرار السياسى فيها، إلا أنها كدولة ذات تاريخ وحضارة وإمكانات اقتصادية هائلة تمثل أهمية كبيرة للسياسة المصرية، وتدفع في اتجاه التقارب والتعاون بينهما، خاصة أن هناك حسب

التصريحات الرسمية رغبة جادة متبادلة لدى الدولتين لدفع العلاقات لمجالات جديدة فضلاً عن تعميق ما هو قائم منها.

آليات تفعيل العلاقات المصرية الأفغانية ما بعد الاحتلال الأمريكي

هناك عدد من الآليات لتطوير العلاقات المصرية الأفغانية في العديد من المجالات :

أولاً : في المجال السياسي

١- هناك العديد من مجالات العمل السياسي التي تحتاج إلى جهود مصرية أفغانية مشتركة، وأول هذه المجالات ما يتصل بقضية العلاقة بين الإسلام والغرب، فيمكن للدولتين القيام بدور مهم من خلال التوصل إلى خلق آليات مؤسسة للتعامل مع الغرب، بحيث تكون قادرة على تقديم صورة الإسلام الصحيح لهذه الدول، وإزالة التشويه الذي أصابها بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتوضيح أن الإسلام يقوم على الاعتدال والتسامح واحترام الآخر، والمساهمة في تقدم الحضارة الإنسانية والعالمية، وأن ما تقوم به مجموعات صغيرة من أعمال إرهاب باسم الدين لا يعبر عن غالبية الشعوب الإسلامية المعتدلة. كما يمكن للدولتين العمل المشترك من أجل مواجهة خطر الإرهاب، وتبادل المعلومات حول الإرهابيين، وعدم السماح لهم باتخاذ أراضيها كقاعدة للأعمال الإرهابية ضد كل منهما أو ضد الدول الأخرى، وفي هذا الإطار يمكن تأسيس مركز مصرى أفغانى لمكافحة أعمال الإرهاب وإبرام اتفاقية مشتركة بينهما بشأن وضع السبل لمكافحة تلك الظاهرة.

٢- ما يشجع على التقارب أن تاريخ البلدين لم يشهد وجود أعمال عدائية ضد كلٍّ منهما الآخر، ولما كانت مصر وأفغانستان تبعدان جغرافياً عن بعضهما البعض، كما أنهما ليستا في منطقة تأثير إقليمي واحد، فلا توجد مشكلات حدود أو تنافس على مناطق النفوذ أو زعامة التكتلات الإقليمية، فإن البعد السياسي يتراجع كثيراً أمام البعد الثقافي في علاقة الدولتين. إن الدولتين تشتركان في نفس الأسس التي تقوم عليها سياستهما الخارجية، كما أن النظام السياسي في كلتا الدولتين يعتبر عاملاً مشجعاً للعلاقة بين الدولتين، خاصة فيما يتعلق بمسألة اتخاذ القرار في القضايا التي تمهم البلدين، حيث لا يوجد تعدد القوى والمؤسسات التي تساهم في صياغة مفاهيم وقرارات هذه السياسة فضلاً عن أنه يوجد

تأييد كامل من كل دولة للأخرى في المنظمات الدولية عند التصويت على القضايا التي تمس مصالح الدولتين، وهذا يزيد من أهمية احتياج كل دولة للأخرى .

٣- المزيد من الاهتمام والجدية خاصة من الجانب المصرى فى نطاق إدارة العلاقات المصرية الأفغانية من خلال التنسيق بين الأجهزة الرسمية المعنية بهذه العلاقات، إضافة إلى الهيئات غير الرسمية.

٤- ضرورة قيام مصر بزيادة تعاونها السياسى والدبلوماسى مع أفغانستان عن طريق تكثيف الزيارات والاتصالات المتبادلة وإبداء المزيد من الاهتمام بالقضايا الحيوية والإستراتيجية لأفغانستان، وذلك ضمن سياسة المفاتحة و المكاشفة لإزالة العقبات والمشاكل التى تعوق تعاونها نتيجة لعدم فهم بعضهم متطلبات البعض الآخر.

٥- إنشاء العديد من المؤسسات السياسية المشتركة التى يكون من ضمن أهدافها كيفية تفعيل العلاقات السياسية بين البلدين، وهنا تبرز دور مراكز الأبحاث فى البلدين لتعظيم الفرص والمصالح المشتركة ووضع الآليات لتطويرها.

٦- يمكن لمصر أن تلعب دورًا مهمًا فى تحقيق الأمن والاستقرار فى أفغانستان، وذلك من خلال دعم جهود الوساطة التى تقوم بها الأطراف الأخرى، أو التى تقوم بها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الأفغانية، وتوظيف المدخل الدينى لتحقيق تلك المصالحة، باعتبار أن أفغانستان دولة إسلامية سنية حنفية مثل مصر، ويبرز هنا دور الأزهر الشريف كمؤسسة تحظى بالتقدير والقداسة لدى الشعب الأفغانى وفصائله، فى تحقيق التقارب والتصالح بين الأطراف الأفغانية لوقف دوامة العنف واستعادة البلاد لسيادتها واستقرارها.

ثانيًا: فى المجال الاقتصادى

العلاقات الاقتصادية والتجارية وهى مجالات واعدة لمصالح الطرفين تحتاج لمزيد من الجهد لدفعها إلى آفاق أرحب. ورغم أن العلاقات المصرية الأفغانية اتسمت بأنها ضئيلة أو منعدمة بين البلدين خلال فترة ربع القرن الماضية، إلا أنه يمكن تفعيل تلك العلاقات فى المستقبل عبر:

١- إنشاء مجلس أعمال مصرى أفغانى يضم رجال الأعمال فى البلدين ويساعد فى اكتشاف الفرص الاقتصادية والاستثمارات الممكنة التى يمكن للدولتين الاستثمار المشترك فيها.

٢- تطوير عملية التبادل التجارى بين البلدين خاصة فى السلع والخدمات التى تحظى فيها الدولتان بالميزة النسبية، وهنا يمكن لأفغانستان الاستفادة من التجربة التنموية المصرية، كذلك الاستفادة من مساهمة مصر فى عملية إعادة إعمار أفغانستان وخبرتها فى إزالة الألغام الناتجة عن الحروب.

ثالثاً: فى المجال الثقافى

تبرز أهمية تدعيم التعاون الثقافى المصرى الأفغانى عبر :

١- التوسع فى تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفغان فى الجامعات والمعاهد المصرية، وإنشاء المزيد من المعاهد الأزهرية وفروع الجامعات المصرية فى أفغانستان لتعليم اللغة العربية وتعلم الثقافة والحضارة المصرية.

٢- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجامعات المصرية والجامعات الأفغانية، وإنشاء المراكز الثقافية فى كلا البلدين للتعريف بثقافة وحضارة البلد الآخر، وتوفير قاعدة معلومات وبيانات عن أفغانستان فى مصر وعن مصر فى أفغانستان، حتى يمكن للمهتمين بهذه العلاقات التحرك على أسس موضوعية .

٣- زيادة البعثات وتبادل الوفود والزيارات الأكاديمية والبحثية والإعلامية لتحقيق التواصل والتفاعل الثقافى بين شعبى البلدين، ويمكن بث برامج إعلامية مشتركة عن كلا البلدين تساهم فى تعريف الشعبين الأفغانى والمصرى بثقافة وعادات وتقاليد كل منهما، إضافة لتوظيف الروابط التاريخية الثقافية المشتركة فى إعادة تفعيل وتطوير التعاون الثقافى بينهما، وهو مدخل مهم لتحقيق التقارب السياسى والتعاون الاقتصادى.

٤- وتوسيعاً لقاعدة الطلاب الذين يدرسون فى الأزهر وتحقيقاً لرغبة الكثير منهم الذين يعتبرون أن الدراسة فى الأزهر الشريف من أعز أمنياتهم، فإن الباحث يقترح أن يتم ترشيح عدد كبير من الطلاب الأفغانيين الدارسين فى جامعة كابل بالسنة الدراسية النهائية على منح دراسية للدراسة بجامعة الأزهر لمدة سنة والحصول على الدرجة

الجامعية الأولى. وفي هذا توفير للمشقة والمعاناة التي يعاينها الطلاب في الدراسة بالخارج وأيضًا منحهم ميزة الدراسة في جامعة الأزهر. ويمكن أيضًا لجامعة الأزهر الاستعانة ببرامج التعليم المفتوح في توسيع قاعدة المستفيدين من التعلم في جامعة الأزهر، وأن يتم تأدية امتحانات آخر العام في السفارة المصرية بأفغانستان، ومنح من يصل إلى السنة النهائية في المرحلة الجامعية الأولى منحة للحصول على الدرجة من جامعة الأزهر في القاهرة.

وختامًا: فإن هذه الدراسة تعتبر مجهودًا متواضعًا من جانب الباحث الذي يعتقد أنها لم تصل بعد إلى حد الكمال العلمي الذي كان يتمناه، ولكنها خطوة على هذا الطريق.

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،

المراجع

أولاً: الوثائق

- ١- أنور السادات، مجموعة خطبه، الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٢- دستور جمهورية مصر العربية، مايو ٢٠٠٧. ج.م.ع. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- ٣- مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك، يوليو - ديسمبر ١٩٨٢، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٣. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- ٤- مجموعة خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك، يوليو - ديسمبر ١٩٨٤ حديث الرئيس مبارك إلى «ساندى فريمان» مذيعه شبكة الإذاعة الأمريكية CNN بتاريخ ١/٨/١٩٨٤. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- ٥- مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك فى نادى الصحفيين بواشنطن، بتاريخ ٢/٥/١٩٨٢. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.
- ٦- مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك، يوليو - ديسمبر، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٣/١٠/١٩٨٢. الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

ثانيًا: الكتب العربية

- ١- إبراهيم عرفات (محررًا) القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٩.
- ٢- إبراهيم نافع، جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- ٣- إبراهيم نافع و(آخرون) ما الذي يجري في آسيا؟، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، بدون تاريخ.
- ٤- أبو العينين فهمي محمد، أفغانستان بين أمس واليوم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٥- أحمد يوسف أحمد، وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ٢٠٠٣.
- ٦- الأزهر تاريخ .. ورسالة، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٠، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات.
- ٧- أوضاع العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين عام ١٩٩٨، عرض وتحليل مؤسسة «لاديكوفرت»، ترجمة وتعليق السفير حسين شريف، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠.
- ٨- بهجت قرني وعلى الدين هلال (محرران) السياسات الخارجية للدول العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- ٩- تدخلات أمريكا في البلدان الإسلامية (أفغانستان)، مجلد ١، ص ١٠ منشورات الوكالة العالمية، بيروت.
- ١٠- تيرى ميسان، ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الخديعة المرعبة، ترجمة داليا محمد السيد الطوخى، جيهان عبد النبي.
- ١١- ج.م.ع. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٧، الرئيس مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الفكر ... الممارسة ... والإنجاز.

١٢- جامعة الشعوب الإسلامية والعربية، أفغانستان في مواجهة الغزو الروسي، مطابع الأهرام، القاهرة.

١٣- جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثاني، القاهرة، دار الهلال.

١٤- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

١٥- جمال على زهران السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٥.

١٦- جمال على زهران «ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة»، الناشر، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

١٧- جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، دار المريخ، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٨- جواهر لال نهرو، لمحات من تاريخ العالم، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الجديدة ١٩٨٣.

١٩- حنا صالح، أفغانستان الثورة، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

٢٠- حمدي الطاهري، خمس سنين سياسة، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٨٢.

٢١- زينغنيو بريجنسكي «الاختيار» السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، ناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤.

٢٢- السيد جمال الدين الأفغاني، تنمية البيان في تاريخ الأفغان.

٢٣- سيد هاني شاهد على حرب أفغانستان، القاهرة، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠٠٣.

٢٤- صامويل هنتنجتون، صراع الحضارات، ترجمة عباس هلال كاظم، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد الأردن الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٢٥- صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة، دار الوطن العربي، بيروت، ١٩٧٥.

٢٦- عبادة كحيل، مصر والوطن العربي، تواصل أم انقطاع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

٢٧- عبد الحليم غزالي، طالبان العمام والمدافع والأفيون، دار الخيال، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٢٨- عبد الستار الطويلة، أفغانستان الحقيقية والمستقبل، مطابع روزاليوسف القاهرة، بدون تاريخ.

٢٩- عبد الله عزام، آيات الرحمن في جهاد الأفغان، دار الدعوة للطبع والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٣٠- عصام دراز، ملحمة المجاهدين العرب في أفغانستان.

٣١- علي عبد العظيم، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، مطابع الأزهر الشريف، ٢٠٠٤.

٣٢- عمرو هاشم، القضايا الخارجية في عهد مبارك القاهرة، سلسلة كتاب الأهالي، بدون تاريخ.

٣٣- عيسى السيد عيسى دسوقي، أفغانستان، تقويم جغرافي للمواقع السياسي وتداعياته، الناشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٣٤- علاء أبو زيد، الإسلام و السياسة الخارجية المصرية في فترة حكم حسنى مبارك، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للبحوث السياسية، ١٩٨٨.

٣٥- فاضل زكى محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٥.

٣٦- فهمى هويدى، طالبان جند الله في المعركة الغلط، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٣٧- فهمى هويدى، حدث في أفغانستان، دار الكلمة للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.

٣٨- كميل الطويل، القاعدة وأخواتها... قصة الجهاديين العرب، دار الساقي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٣٩- مبارك، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨.

- ٤٠- محمد مورو، الإسلام وأمريكا، حوار أم مواجهة، تحليل لكتاب الفرصة السانحة لريتشارد نيكسون، القاهرة، الدبس للنشر.
- ٤١- محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران) العلاقات المصرية - الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٠.
- ٤٢- محمد السيد سليم ورجاء سليم (محرران) الأطلس الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣.
- ٤٣- محمد حسنين هيكل: خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، القاهرة مركز الأهرام للترجمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
- ٤٤- محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابل، المصرية للنشر العربي والدولي، يونيو، ٢٠٠٣.
- ٤٥- محمد عبد القادر أحمد، المسلمون في أفغانستان، القاهرة، دار النهضة المصرية.
- ٤٦- محمد عبد الهادي علام، الدبلوماسية المصرية في التسعينيات، الانتقال إلى نظام دولي جديد، النهضة المصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- ٤٧- محمد فايز فرحات، العلاقات العربية الباكستانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ٤٨- محمد فايق، عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.
- ٤٩- محمد فتح الله الخطيب، محاضرات في المشكلات المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤.
- ٥٠- محمد عبد العظيم سعود، كتاب الجمهورية، الأزهر والشيوخ، مايو ٢٠٠١.
- ٥١- محمد كمال، القضية الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٥٢- محمد نعمان جلال، العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

٥٣- محمود المراغى سفر الموت من أفغانستان إلى العراق وثائق الخارجية الأمريكية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

٥٤- المشكلة الأفغانية في المحافل الدولية، القاهرة، جامعة الشعوب الإسلامية والعربية.

٥٥- مصطفى الفقى، محنة أمة : خطايا النظم ومعاناة الشعوب، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٥٦- نبيل شرف الدين، بن لادن، طالبان .. الأفغان العرب والأمية الأصولية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣، القاهرة، مكتبة مدبولي.

٥٧- نوربرت هايتريش هول، مهمة في أفغانستان، تعريب محمد جديد، مكتبة العبيكان، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٨- هدى ميتكيس، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٥٩- هدى ميتكيس (محرراً)، العلاقات الآسيوية - الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٦٠- هدى ميتكيس والسيد صدقى عابدين (محرران) قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٤.

٦١- هنرى لورنس، الشرق العربى فى الزمن الأمريكى من حرب الخليج إلى حرب العراق، ترجمة، بشير وسباعى، دار ميريت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

ثالثاً: الدوريات

١- أبو بكر الدسوقي، الأزمة ومستقبل الدولة في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٧.

٢- أسامة الغزالي، حرب «الأزمة الأفغانية وإيران»، مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٠، إبريل ١٩٨٠.

٣- إيهاب شريف، الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان، مجلة السياسة الدولية، عدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٢٠ - ٢٢٤.

- ٤- بانج يونجهونج، تغيرات مهمة في السياسة الأمريكية نحو إيران، إعداد هانى بدر الدين قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد ٢، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ١٩٩٩ .
- ٥- بطرس بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس مبارك، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤
- ٦- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٥ . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٥ .
- ٧- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩ .
- ٨- التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠١ .
- ٩- تقرير الحالة الدينية في مصر، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى ١٩٩٥ .
- ١٠- تقرير مصر المحروسة والعالم ١٩٩٣، القاهرة .
- ١١- حامد عبد الماجد، ظاهرة الأفغان العرب : محاولة للفهم والتحديد العلمى، سلسلة بحوث سياسية، العدد ١٣٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١ .
- ١٢- حسام سويلم، التطور المستقبلى لبرنامج الصواريخ الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤ .
- ١٣- حسين معلوم، الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا : الواقع ... والآفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، الأهرام، يناير ٢٠٠٢ .
- ١٤- هدى ميتكيس، الصعود الصينى التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧ .
- ١٥- السفير/ أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية في آسيا، أوراق آسيوية، العدد ٦ فبراير ١٩٩٦ .

١٦- السيد عوض عثمان، التدخل الإيراني في الأزمة الأفغانية، مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٧ ديسمبر ٢٠٠١، مؤسسة الأهرام، القاهرة .

١٧- صلاح أبو النجا، أفغانستان وأزمة الوفاق الدولي، مجلة السياسة الدولية، إبريل ١٩٨٠ .

١٨- صلاح حليلة، تطورات الأوضاع في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٩، الأهرام، يوليو ١٩٩٧ .

١٩- طارق إبراهيم، بانتظار القضاء على « طالبان »، مجلة الملف العربي - الأوروبي، العدد ١١١، نوفمبر ٢٠٠١ .

٢٠- طارق حسنى أبو سنة، أفغانستان من الجهاد إلى الحرب الأهلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، الأهرام، إبريل ١٩٩٦ .

٢١- طارق دحروج، تطورات الأزمة الأفغانية، وأبعاد الدور الدولي، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٨، الأهرام، أكتوبر ١٩٩٤ .

٢٢- طارق دحروج، الأزمة الأفغانية : معطيات جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٠، الأهرام، إبريل ١٩٩٥ .

٢٣- عبد الحميد المواقى، أرضية الصراع في الحرب الأهلية الأفغانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٨٠ .

٢٤- عبد الحميد المواقى، الأوضاع الداخلية في أفغانستان والتدخل السوفيتى، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٩، يناير ١٩٨٠ .

٢٥- عبد المنعم سعيد كاطو، دروس ونتائج من حرب أفغانستان وانعكاساتها على الشرق الأوسط، مجلة الدفاع، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، فبراير ٢٠٠٢ .

٢٦- على محمد رجب، التعديلات في مفهوم الأمن القومى الروسى، مجلة الدفاع، العدد ١٩٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مايو ٢٠٠٢ .

٢٧- علاء أبوزيد، الإسلام والسياسة الخارجية المصرية في فترة حكم حسنى مبارك، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، ١٩٨٨ .

٢٨- ليلي عبد المجيد، رؤية الصحافة المصرية للتدخل السوفييتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ١٩٨٠.

٢٩- مجدى حماد، محددات الصراع الدولى فى القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧.

٣٠- مجلة أكتوبر، الأحد ١٨ / ٣ / ٢٠٠١.

٣١- مجلة أكتوبر، العدد ١٦٧، الأحد ٦ / ١ / ١٩٨٠.

٣٢- مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

٣٣- مجلة العربى، العدد ٥٣٠، يناير ٢٠٠٣.

٣٤- مجلة الوسط، العدد ٣٥٩، ١٤ / ١٢ / ١٩٩٨.

٣٥- محمد السعيد إدريس، صراع السياسات والاجتماعات بين واشنطن وطهران، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٨٥، أغسطس ٢٠٠٧.

٣٦- محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢.

٣٧- محمد عبد السلام، الأفغان العرب: صناعة العنف العابر للحدود، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣.

٣٨- محمد عزت محمد على، التعاون العسكرى الروسى - الهندى : الأبعاد والدوافع، مجلة الدفاع، العدد ١٨٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

٣٩- معتز محمد سلامة، الأزمة ومستقبل الدولة فى أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣.

٤٠- مغاورى شلبى على، الصين والاقتصادى العالمى... مقومات وعوائق الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٦٧، يناير ٢٠٠٧.

- ٤١- نادية مصطفى، حروب القرن الواحد والعشرين، ووضع الأمة الإسلامية «رؤية أولية»، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥١، مؤسسة الأهرام، يناير ٢٠٠٣ .
- ٤٢- نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسي - الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٢ .

رابعاً : مصادر أخرى

(أ) الرسائل العلمية

- ١- رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الإفريقية في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٥ دراسة في أحد أدوات السياسة الخارجية المصرية. رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨) .
- ٢- عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم، البعد الإسلامي في السياسة الخارجية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٩، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مكتبة البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢ .
- ٣- محمد بدر الدين مصطفى سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ - ١٩٨١، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٤ .

(ب) الجرائد

- ١- جريدة الأهرام، القاهرة ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٢ .
- ٢- جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، عدد ١٧ نقلاً عن جريدة التايمز في لندن ، مايو ١٩٢٩ .
- ٣- جريدة حبيب الإسلام، السنة الأولى، العدد ٢٥ - ٢٦ .
- ٤- جريدة الأهرام، ١٩ / ٤ / ١٩٩٢ .
- ٥- جريدة الأهرام، ٢٧ / ٤ / ١٩٩٢ .

- ٦- جريدة الأهرام، ١٩/١/٢٠٠١.
- ٧- جريدة الأهالي، ٢/٥/٢٠٠٢.
- ٨- جريدة الأهرام، ١١/٤/١٩٨٣.
- ٩- جريدة الأهرام، ١٢/٤/١٩٨٣.
- ١٠- جريدة الأهرام، ٢٨/١٢/١٩٧٩.
- ١١- جريدة الأهرام، ٤/١/١٩٨٠.
- ١٢- جريدة الأهرام، ٩/١/١٩٨٠.
- ١٣- جريدة الأهرام، ١٥/١/١٩٨٠.
- ١٤- جريدة الأهرام، ٢٧/٢/١٩٨٠.
- ١٥- جريدة الأهرام، ٢٧/١١/١٩٨٠.
- ١٦- جريدة الأهرام، ٢٨/١٢/١٩٨٠.
- ١٧- جريدة الأهرام، ٢٧/١١/١٩٨١.
- ١٨- جريدة الأهرام، ١١/٢/١٩٨٩.
- ١٩- جريدة الأهرام، ٢٧/٨/١٩٩٢.
- ٢٠- جريدة الأهرام، ١٥/١١/١٩٩٣.
- ٢١- جريدة الأهرام، ١٦/١١/١٩٩٣.
- ٢٢- جريدة الأهرام، ١٨/١١/١٩٩٣.
- ٢٣- جريدة الأهرام، ١٩/١١/١٩٩٣.
- ٢٤- جريدة الحياة، لندن، ٢٥/١٠/١٩٩٥.
- ٢٥- جريدة الحياة، لندن، ٢٥/١٠/١٩٩٥.

- ٢٦- جريدة الأهرام، ١١/٢/١٩٩٦.
- ٢٧- جريدة الأهرام، ١٥/١٠/١٩٩٦.
- ٢٨- جريدة الأهرام، ٢٧/١١/١٩٩٦.
- ٢٩- أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢١/٣/٢٠٠١.
- ٣٠- أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٨/٣/٢٠٠١.
- ٣١- أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٤/٥/٢٠٠١.
- ٣٢- تصريحات عمرو موسى، الخليج، ٩/١٠/٢٠٠١.
- ٣٣- جريدة الأهرام ٢٣/٣/٢٠٠٢.
- ٣٤- جريدة الأهرام : قسم المعلومات، ٢٨/٧/٢٠٠٤.
- ٣٥- جريدة الأهرام : قسم المعلومات، ٢٢/٧/٢٠٠٥.
- ٣٦- جريدة الأهرام، ١٣/٤/٢٠٠٨.
- ٣٧- جريدة الخليج، ٩/١٠/٢٠٠١.
- ٣٨- جريدة الحياة، ١١/١٠/٢٠٠١.
- ٣٩- جريدة الحياة، ١٧/٥/٢٠٠٢.
- ٤٠- جريدة القبس الكويتية، ١١/٢/١٩٨٦.
- ٤١- جريدة الشرق الأوسط، ٣/٣/٢٠٠١.

(ج) المراجع باللغة الفارسية

- ۱- أحمد رشید : طالبان، «إسلام، نفت و بازی بزرگ نودر آسیای میانه»، (طالبان : الإسلام والنفت والصراع الكبير في وسط آسيا)، ترجمة عبد الودود ظفري، ناشر بنكاه انتشارات میوند، کابل، ۱۳۸۰ .
- ۲- افغانستان وجهان (افغانستان والعالم). مركز مطالعات استراتيژيك، ج (۱). وزارت أمور خارجه، جاب أول، ديسمبر ۲۰۰۷ .
- ۳- شيرشاه يوسفزی، تاريخ مسخ نمی شود (التاريخ لا يُزَيَّف) مركز نشراني میوند، سباكتا بخانه، بازار قصه خوانی. بشاور ۱۳۷۹ خورشیدی.
- ۴- جواهر لعل نهرو، ترجمة محمود تفضلی، «نكاهي به تاريخ جهان» (لمحات من تاريخ العالم) مجلد ۳، تهران .
- ۵- جارج آرنی، افغانستان كذركاه كشورکشایان (افغانستان معبر المستعمرين)، ترجمة سيد محمد يوسف علمي، وحيب الرحمن هاله، مركز نشراني میوند بشاور.
- ۶- قانون اساسی افغانستان (الدستور الأفغانی) وزارت عدلیه، دولت انتقالي إسلامی افغانستان، تاريخ جاب ۱۳۸۳ هـ ش برابر با سال ۲۰۰۴ .
- ۷- لودويك آدمك: «تاريخ روابط سياسی افغانستان درنيمهء نخست سدهء بیستم (تاريخ افغانستان السياسية في نصف القرن العشرين)، ترجمة، فاضل صاحب زاده، طبع دوم ناشر، بنكاه انتشارات، کابل، ۱۳۸۴ .
- ۸- محمد إكرام أندیشمند، أمريكا در افغانستان (أمريكا في أفغانستان)، ناشر بنكاه، انتشارات میوند، کابل.
- ۹- مير صاحب كاروال، درسهای تلخ و عبرت أنکیز افغانستان (الدروس المبررة والمستفادة لأفغانستان)، انتشارات مطبعة میوند کابل، ۱۳۸۴ .
- ۱۰- مجموعه مقالات پیرامون افغانستان (مجموعة مقالات حول أفغانستان)، مركز تحقیقات افغانستان، تهران.
- ۱۱- میر آقا حقجو، افغانستان ومداخلات خارجی (أفغانستان والتدخل الأجنبي)، ناشر، بنكاه انتشارات میوند، کابل، ۱۳۸۰ .

- (1) Adam Garfinkle "Afghanistanding" orbis Vol.43, No, 3 Summer (1999).
- (2) Bruce, J: «Arab Veterans Of the Afghan war» Jane,s Intellingence Review, Vol, 7. No. 4. washington, DC. April, 1995, .
- (3) Gaffney, Vadm. P:and (other) «Combating Terrorism In Globalized world» first Printing. National war College, National Defense University, Washing ton, DC, November, 2002.
- (4) Garneilt, sherman, W. and other, (editors) National Defiense University washington, DC.1999, p.210.
- (5) Galster, S. «Afghanistan: The Making Of Us Policy 1973 -1995». National Security Archive, George Washington University, Washing ton, DC. 1995.
- (6) Gen. Kamal Matinnuddin, Afghanistan Issue: The Taliban Factor, National Development and Secuity. Vol, 4, No, 5, May1996.
- (7) Haddar, Leon. T: «The Green peril,:Creating The Islamic fundamentalist Threat»Policy analysis, No, 177. The Catolnstitute, washington, DC. Augyst 27, 1992,.
- (8) Hamid Al-Taheri, Five Years of Politics, Cairo: Publisher not identified. 1982.
- (9) Human Rights Watch, «Afgahistan: Crisis of Impunity: The Role Of Paki- stan, Russia, and Iran in Fueling The Civil War « New York, July 2001.
- (10) Jalali Ali, A: «The Strategic Partnership, Of Russia and Iran Parameters». Vol XXXI, No,4. Us Army War college Quarterly, National Defense Uni, Washington, DC. Winter 2001,.
- (11) The Future of Afghanistan Society After The Settlement Of The Conflicf, National Development and Security. Joarnel, Vol. (4) No. 4, May 1996.
- (12) Tomsen, P. Geopolitics Of An Afghan Settlement, Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 4. Ministry Of Foreign Affairs Ankara, February 2001.
- (13) Shah Tarzy, Afghanistan in 1992: A Honnesitan in 1992: A Honnesian State Of Nature, Asian Surve. Vol, 33 No, 2, Feb, 1993.

المؤلف فى سطور

زيد الله عماد الدين نائل

- ١- خريج كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر الشريف، عام ٢٠٠٤.
- ٢- حاصل على رسالة الماجستير فى العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، عام ٢٠٠٩.
- ٣- يعد حاليًا رسالة الدكتوراه فى «موضوع السياسة الخارجية السعودية تجاه أفغانستان» تحت إشراف أ.د. هدى ميتكيس مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.
- ٤- ساهم بورقة علمية ضمن مؤتمر «مستقبل تنظيم القاعدة والإرهاب العابر للحدود فى مناطق الاضطرابات الحالية» بالمركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٠٩.
- ٥- ساهم بورقة علمية ضمن مؤتمر «مصر وسياسة التوجه شرقًا»، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٩.
